المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/04/2015

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

اللجنة الجهوية لحقوق الانسان تشارك «الطفولة الشعبية» بوزان مخيمها الربيعي

4/10954

جانب من المشاركين في اللقاء

محمد حمضي

أسدل الستار مساء يوم السبت 11 أبريل بدار الأطفال بوزان عن الملتقى الربيعي «لإخوان وشباب الطفولة » الذي أشرف على تنظيمه ، على مدى أسبوع ، المكتب الإقليمي لحركة الطفولة الشعبية بوزان بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال ، ومندوبيتي الشباب والرياضة والتعاون الوطني ، وإطارات حقوقية ومدنية أخرى .

الطبعة الرابعة لهذ المخيم الربيعي الذي اختار الشركاء تنظيمها تحت شعار : « التكوين المبدع ترسيخ لقيم المواطنة » ، عرفت مشاركة أزيد من 120 مشاركا ومشاركة توافدوا على وزان من فروع الجمعية بكل من ، سلا ، تاونات ، سيدي قاسم ، أزمور ، بالإضافة الى جماعات قروية تابعة لإقليم وزان .

المشاركون والمشاركات كانوا على موعد طيلة فترة الملتقى الربيعي مع باقة من الورشات التكوينية لامست العديد من المواضيع ذات الطبيعة التربوية والحقوقية والفنية والإبداعية .... ، ونخص بالذكر ورشة التربية على المواطنة وحقوق الانسان ، ورشة ترسيخ قيم المواطنة والسلوك المدني ، ورشة أدب الطفل ، ورشة العنف بالوسط المدرسي التي نشطها عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالشمال . كما شكل الملتقى فرصة لا تتكرر دائما حيث سيتم اكتشاف العديد من المواهب والطاقات التي أبدعت في مجالات متنوعة نذكر منها ، المسرح ، الموسيقى ، الرقص ، الحكي ، المعامل التربوية ، الرسم والجداريات .....

ولأن الكثير من « إخوان وأخوات الطفولة » لم يسبق لهم ولهن أن زاروا دار الضمانة ، فقد سطر لهم المكتب الإقليمي لحركة الطفولة الشعبية برنامجا سمح لهم بالتوغل بين ثنايا المدينة . وهكذا اكتشفوا المدينة العتيقة التي أصبح وجهها في الأيام الأخيرة فاتنا ، استعدادا للمنتدى الدولي الرابع للمدن العتيقة الذي ستحتضن أشغاله مدينة وزان أيام 7 و8 و 9 ماي المقبل ، كما قادتهم جولاتهم الى بحيرة بودرة التي تشكل فضاء سياحيا ساحرا بعد تاهيله ....

وقد أجمع كافة المشاركين والمشاركات الذين التقت بهم الجريدة في السهرة الختامية التي حضرها طيف من الفعاليات المدنية ، على أن الملتقى الربيعي في نسخته الرابعة عرف نجاحا ،بحيث تمكن من تحقيق أهدافه في ضخ جرعات من قيم المواطنة والسلوك المدني في شرايين أبناء وبنات الطفولة الشعبية ، وأضافوا بأن نجاح المجتمع المدني الحقيقي المنخرط ميدانيا في تقعيد أسس ومبادئ المجتمع الديمقراطي الحداثي، رهين بدعم مبادراته وتنقية مناخ الفضاء الذي يتحرك فيه .

انفصاليون يحاصرون وفد الأمم المتحدة بالعيون

1.14/2658

ع.ر

عاشت مدينة العيون أجواء استثنائية، مساء أول أمس الثلاثاء، بعد استغلال مجموعة من الانفصاليين زيارة وفد عن مفوضية حقوق الإنسان، تابع للأمم المتحدة، للمدينة من أجل لقاء مجموعة من الفاعلين الحقوقيين، في محاولة لافتعال مظاهرات احتجاجية، وأكد مصدر حقوقي أن حالة استنفار أعلنت بعد أن تحصن مجموعة من الشباب المحسوبين على الطرح الانفصالي بسطح منزل الناشطة أميناتو حيدار، الكائن بشارع القدس جوار حي معطى الله.

وأكد المصدر ذاته أن قوات الأمن حاصرت منزل الناشطة الصحراوية الذي قصده المتظاهرون بعد دخولهم في مواجهات مع قوات الأمن، بالتزامن مع وجود وفد مفوضية حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، مضيفا أن الوضع استمر على ما هو عليه لأزيد من أربعين دقيقة، قبل أن يتدخل رئيس وأعضاء من المجلس الجهوي لحقوق الإنسان، الذين استطاعوا حل المشكل وإقناع قوات الأمن بالتراجع من أجل إخراج الوفد الأممي.

وفي سياق متصل، التقى الوفد الأممي مجموعة من الفاعلين الحقوقيين، وفي مقدمتهم فرع العيون للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، من أجل مناقشة أوضاع حقوق الإنسان داخل المدينة الواقعة جنوب المملكة، وأوضح مصدر حقوقي أن مكتب فرع الجمعية بالعيون أطلع خلال اللقاء أعضاء وفد المفوضية على مجمل الانتهاكات التي تطال وضعية حقوق الإنسان بالمنطقة على مستوى الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

تتمة ص 4

انفصاليون يحاصرون وفد الأمم المتحدة بالعيون

1.14/2658

إسماعيل روحي

تتمة(ص01)

وأكد المصدر نفسه أن مكتب فرع الجمعية أطلع وفد المفوضية على مجمل الانتهاكات التي تطال الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والتي ازدادت حدتها بعد خطاب وزير الداخلية أمام البرلمان، الذي يشكك في مصداقية الجمعية، مدشنا بذلك هجمة شرسة طالت أنشطة الجمعية مركزا وفروعا، والتي شملت حظر ومنع وعرقلة أنشطتها، حيث منعت سلطات وزارة الداخلية أكثر من 70 نشاطا للجمعية، وحرمت 16 فرعا من وصولات الإيداع، ومن ضمنها فرع الجمعية بالعيون، الذي لم يتوصل بوصل الإيداع لحد الآن، رغم إيداعه ملف تجديد مكتبه لدى باشوية العيون.

مهاجرو الخالدات

16852

صدر مؤلف جماعي حول الهجرة المغربية لجزر الكناري للباحثين الجامعيين محمد الشارف ومحمد بنعتو ومحمد وهبي. إذ يؤرخ المؤلف، الذي أصدره مركز الدراسات الصحراوية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط، في الجزء الكبير منه لهجرة أبناء منطقة وادنون والمجال المحاذي لها نحو الجزر الخالدات. وحسب بلاغ للجنة الجهوية لحقوق الإنسان، فإن تقديم هذا الكتاب يأتي في إطار جهود اللجنة للإسهام في النهوض بحفظ التاريخ والذاكرة، وكذا الاهتمام بمختلف مجالات البحث العلمي التي تهم مجال اختصاصها الترابي. يذكر أن مركز الدراسات الصحراوية، الذي افتتح في فبراير 2013، أحدث بشراكة بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية، - جامعة محمد الخامس أكدال الرباط - والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط.

أخبار اليوم المغربية

العيون فوق صفيح ساخن ومجلس الأمن يناقش اليوم تقرير كريستوفر روس
دعاة الانفصال ينتهزون زيارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإشعال فتيل المواجهة

دعاة الانفصال ينتهزون زيارة المفوضية السامية لحقوق الإنسان لإشعال فتيل المواجهة

العيون فوق صفيح ساخن ومجلس الأمن يناقش اليوم تقرير كريستوفر روس

Sahara 16/2/13

■ الرباط **يونس مسكين**■

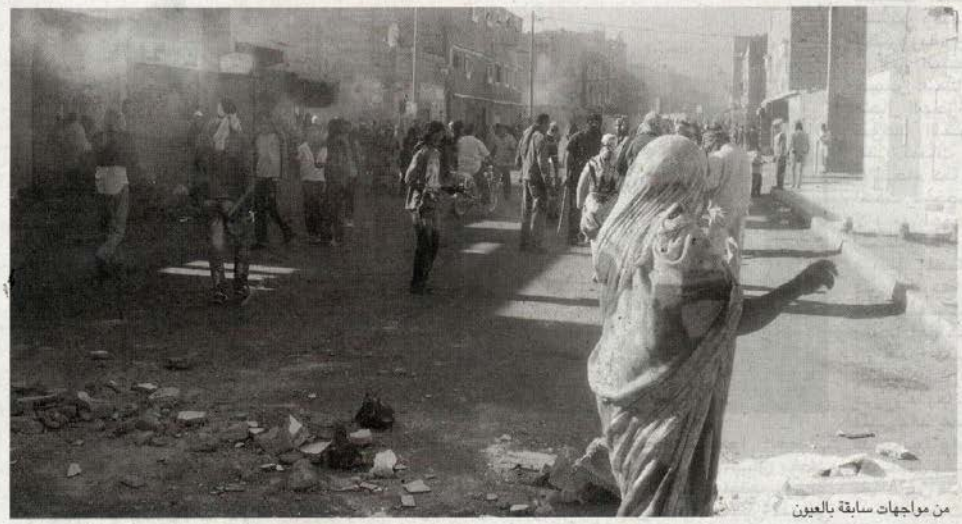

من مواجهات سابقة بالعيون

كما كان متوقعا وعلى عادة العناصر الانفصالية النشيطة في بعض أحياء مدينة العيون، أصبحت هذه الأخيرة تعيش فوق صفيح ساخن بمجرّد وصول وفد المفوّضية السامية لحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة، إلى المدينة في مهمة غير مسبوقة تمهّد لتولي هذا الجهاز الأممي الموجود مقرّه في جنيف السويسرية، مهمة مراقبة الوضع الحقوقي في كل من مدن الصحراء ومخيمات تندوف. فبعد اللقاءات الأولية التي أجراها الوفد الدولي المكوّن من ثلاثة عناصر موزّعة بين جنسيات مصرية ولبنانية وإيطالية، وتوجّهه نحو حيّ «معطا الله» الشهير، حيث يوجد بيت الناشطة الانفصالية أمينتو حيدر، حتى قامت بضع نسوة يرتدين الملحفة الصحراوية بالتجمّع وترديد شعارات مناهضة للمغرب ومنادية بالانفصال، وهو ما تطلب تدخل قوات أمنية لتفريقهن وإخلاء المسار الذي يمرّ منه الوفد الحقوقي الدولي.

توتّر زاد من حدّته دعوة نشطاء انفصاليين إلى تنظيم الوقفة الشهرية، التي باتت تجرى في الـ15 من كل شهر، بشارع «السمارة» الذي يجاور بعض الأحياء المعروفة بتوتّراتها الدائمة. وقفة يفترض أنها نظمت مساء أمس الأربعاء على الساعة السادسة مساء، أي ساعات قليلة قبل اجتماع مجلس الأمن الدولي المرتقب اليوم الخميس، لمناقشة التقرير الأخير للأمين العام بان كي مون، والذي يعده مبعوثه الشخصي، الأمريكي كريستوفر روس.

اجتماع يتمحور، أساسا، حول مهام ووظائف بعثة المينورسو المكلفة بمراقبة وقف إطلاق النار، والتي كانت موضوع مشاورات سرية وماراطونية طيلة العام الماضي، بهدف تعديل الاتفاق العسكري رقم 1 الذي يضبط عملها في ارتباط بالوحدات العسكرية المغربية ونظيرتها التابعة لميليشيات البوليساريو.

وفيما سارعت الآلة الإعلامية الموالية للانفصال، والموزّعة بين المنابر الإعلامية التابعة لجبهة البوليساريو وبعض المواقع الإلكترونية وصفحات في الشبكات الاجتماعية، إلى الإعلان عن «حصار» أمني حول منزل أمينتو حيدر مساء أول أمس، قال مصدر حقوقي موثوق من عين المكان إن الأمر «فيه كثير من التهويل، لأن الخروج لم يكن في مستوى بعض التظاهرات السابقة والتدخل الأمني كان لضمان حسن سير مهمة الوفد الحقوقي الدولي، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قامت بدور مهم في الوساطة وتدبير لحظات التوتر». فيما جاءت لقاءات الوفد الدولي في بيوت النشطاء الانفصاليين بعد رفض هؤلاء الجلوس إلى الحقوقيين الأجانب الثلاثة في قاعات عمومية، من بينها قاعات بعض الفنادق، ورفض السلطات المغربية تحويل مقرّ بعثة المينورسو إلى مكان لمثل هذه اللقاءات.

مصادر «أخبار اليوم» قالت إن برنامج جولة ممثلي المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يتضمّن حضور ورشة تكوينية يخضع لها عدد من المسؤولين والعناصر الأمنية العاملة في الصحراء، في مجال احترام حقوق الإنسان والمقتضيات القانونية في تدبير أنشطة وتظاهرات مرتبطة بفكرة الانفصال. خطوة قالت المصادر ذاتها إنها تندرج في سياق محاولة المغرب إقناع هذا الجهاز الحقوقي التابع للأمم المتحدة، على قدرة الآليات الذاتية للمغرب على ضمان تدبير أمثل للوضع الحقوقي في الصحراء، وعدم الحاجة إلى تكليف آلية دولية خاصة بمراقبة الوضع الحقوقي من قبيل بعثة المينورسو.

عشية صدور قرار جديد حول ملف الصحراء بمجلس الأمن، وتزامنا مع زيارة لوفد من المفوضية الأممية لحقوق الإنسان، حاولت عناصر «بوليساريو» الداخل إشعال الأوضاع مرة أخرى في العيون.

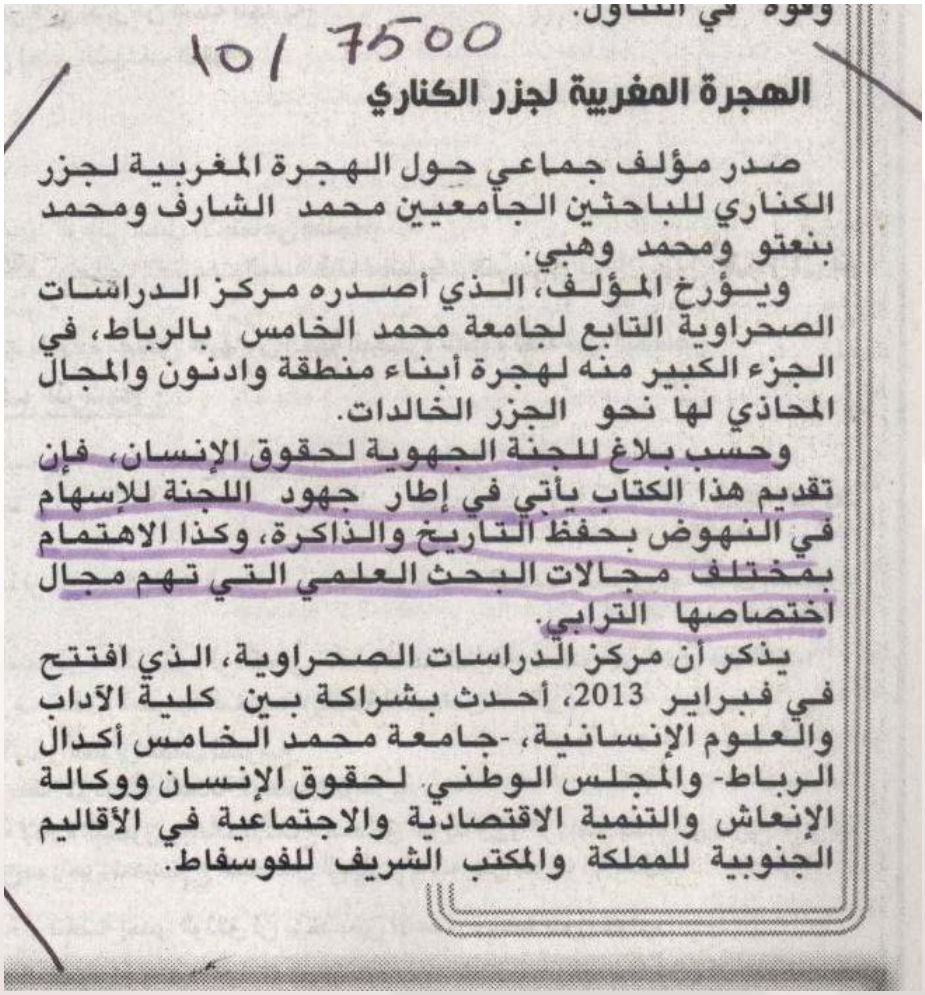

وقوة في التناول.

101 7500

الهجرة المغربية لجزر الكناري

صدر مؤلف جماعي حول الهجرة المغربية لجزر الكناري للباحثين الجامعيين محمد الشارف ومحمد بنعتو ومحمد وهبي.

ويؤرخ المؤلف، الذي أصدره مركز الدراسات الصحراوية التابع لجامعة محمد الخامس بالرباط، في الجزء الكبير منه لهجرة أبناء منطقة وادنون والمجال المحاذي لها نحو الجزر الخالدات.

وحسب بلاغ للجنة الجهوية لحقوق الإنسان، فإن تقديم هذا الكتاب يأتي في إطار جهود اللجنة للإسهام في النهوض بحفظ التاريخ والذاكرة، وكذا الاهتمام بمختلف مجالات البحث العلمي التي تهم مجال اختصاصها الترابي.

يذكر أن مركز الدراسات الصحراوية، الذي افتتح في فبراير 2013، أحدث بشراكة بين كلية الآداب والعلوم الإنسانية، -جامعة محمد الخامس أكدال الرباط- والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمكتب الشريف للفوسفاط.

كود

فرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون ينقد الدولة من ورطة

4668/4

علمت «كـود» أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الصحراء قد تدخلت لخروج أعضاء وفد مفوضية حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وحسب مصدر لـ «كود» فإن الوفد كان في زيارة إلى رئيسة الكوديسا الناشطة الصحراوية أميناتو حيدار بجوار حي معطى الله بالعيون، لكن مطاردة القوات العمومية لبعض الانفصاليين ولجوئهم إلى بيت أميناتو جعل هذه القوات، تقول مصادر «كود» تحاصر البيت. «لقد تم الاتصال بنا وحضرنا وبعد ساعة من تواجدهم هنا استطعنا أن نؤمن خروج الوفد بفضل تضافر جهود الجميع» يحكي مصدر لـ «كود» من اللجنة الجهوية. وهكذا استطاع محمد سالم الشرقاوي رئيس اللجنة ومن معه من أعضاء إخراج المغرب من ورطة كانت ستكون لها انعكاسات وخيمة جدا. فما حدث هو ما بحث عنه الانفصاليون وكانوا ينتظرون تدخلا عنيفا كي يدفع المفوضية إلى الضغط كي تنال البوليساريو ما تريده وهو توسيع صلاحيات المينورسو لتشمل مراقبة حقوق الإنسان.

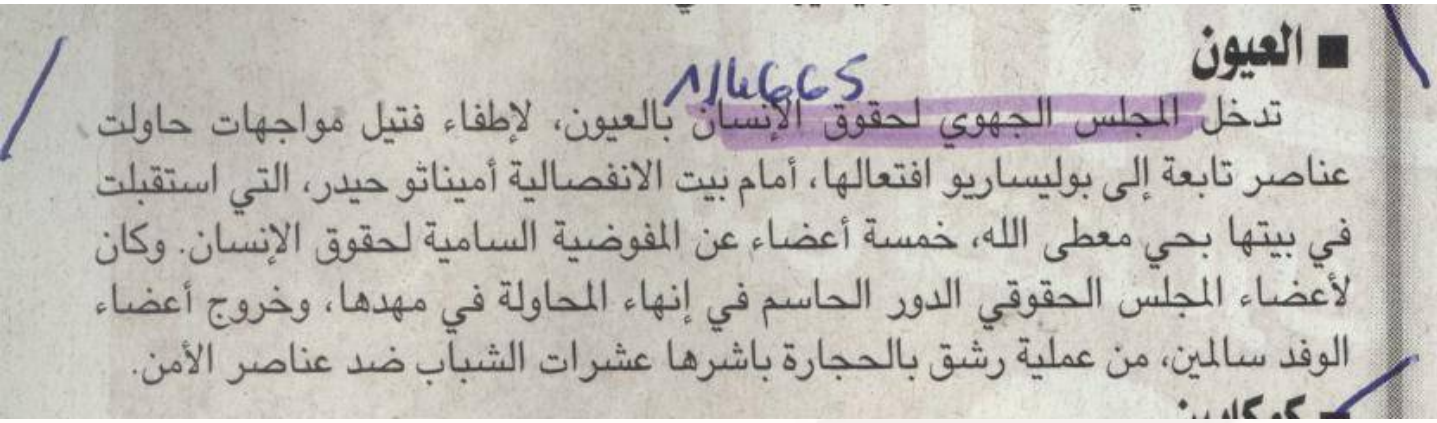

■ العيون

تدخل المجلس الجهوي لحقوق الإنسان بالعيون، لإطفاء فتيل مواجهات حاولت عناصر تابعة إلى بوليساريو افتعالها، أمام بيت الانفصالية أميناتو حيدر، التي استقبلت في بيتها بحي معطى الله، خمسة أعضاء عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وكان لأعضاء المجلس الحقوقي الدور الحاسم في إنهاء المحاولة في مهدها، وخروج أعضاء الوفد سالمين، من عملية رشق بالحجارة باشرها عشرات الشباب ضد عناصر الأمن.

الصباح
يومية مغربية شاملة

5 في المائة من نزلاء "بويا عمر" جامعيون

1/4665

عائلاتهم تؤدي 786 درهما شهريا مصاريف الإيواء دون أن يتلقوا العناية الطبية والعلاج

كشفت نتائج مسح ميداني طبي، أجرته وزارة الصحة، وشارك فيه 20 طبيبا نفسانيا، ما بين غشت ودجنبر الماضيين، عن إشكالية انتهاك حقوق المرضى المصابين بأمراض نفسية بضريح بويا عمر، معطيات خطيرة، عن معاناة نزلاء بويا عمر.

وجاء في نتائج المسح، الذي قدمه وزير الصحة، أمس (الأربعاء)، في عمالة إقليم السراغنة، أن 88 في المائة من نزلاء الضريح، مصابون باضطرابات ذهانية، 99 في المائة منهم يعانون الفصام، فيما يعاني 9.40 في المائة اضطرابات مزاجية و2.90 في المائة اضطرابات شخصية.

وأوضحت نتائج الدراسة، التي تمت بتنسيق مع وزارتي الأوقاف والشؤون الإسلامية، والتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والجمعية المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، أن 70 في المائة من حالات الإيواء تمت بطلب من عائلات النزلاء، 216 منهم بسبب الاضطرابات السلوكية و187 بسبب العنف، و68 بسبب التخلص من الإدمان، و32 بسبب العزوف عن التكفل بالمريض، مضيفة أن النزلاء، ضمنهم 692 رجلا، و19 امرأة، لا يتلقون العناية الطبية والعلاج، وتظهر عليهم علامات سوء المعاملة وسوء التغذية، بالإضافة إلى تخلي الأقارب عنهم، والأخطر من ذلك تسجل الدراسة أن 23 في المائة منهم في حالة صحية سيئة.

وفي ما يخص الفئة العمرية للنزلاء، فإن 60 في المائة منهم تتراوح أعمارهم ما بين 30 سنة و49، و5 في المائة تتجاوز أعمارهم 60 سنة، و1 في المائة تقل أعمارهم عن 19 سنة.

أما في ما يتعلق بالحالة العائلية، فأكدت الدراسة أن أغلبية النزلاء غير متزوجين، بنسبة 86 في المائة للعزاب، و5.4 في المائة من المطلقين و7 في المائة فقط متزوجون، تؤدي عائلاتهم ما معدله 786 درهما شهريا مصاريف للإيواء، أي أن تكلفة الإيواء التي يدفعها النزلاء تصل سنويا إلى حوالي 8 ملايين درهم، ما يعني أن المدينة التي تحتضن الضريح، والتي لا يتجاوز عدد سكانها 12 ألف نسمة، تعتبر المرضى عقليا محركها الاقتصادي الأساسي.

وحملت الدراسة مفاجأة بتأكيدها أن 5 في المائة من نزلاء الضريح جامعيون، و36 في المائة تلقوا تعليما ابتدائيا، فيما لم تتجاوز نسبة الذين تلقوا تعليما إعداديا 31 في المائة، وتعليما ثانويا 17 في المائة، فيما نسبة الأميين لا تتجاوز 12 في المائة. والمفاجأة الثانية التي جاءت بين ثنايا الدراسة، تتعلق بالمناطق التي يتحدر منها 711 نزيلا، إذ أن أغلبية المرضى يتحدرون من جهة البيضاء، إذ يصل عدد النزلاء منها إلى 178 نزيلا، فيما يتحدر 72 آخرون من طنجة تطوان و64 من الشرق، و61 من تادلة، و54 من الرباط، ومثلها من مراكش، و44 من الشاوية، و39 من سوس، فيما يصل عدد النزلاء من مكناس إلى 33، و32 من دكالة، و26 من الغرب، و19 من كلميم، و16 من طاطا، و13 من فاس و5 نزلاء من العيون ونزيل واحد من وادي الذهب.

أما بالنسبة إلى تعاطي المخدرات، فيعتبر التبغ والقنب الهندي والكحول والمخدرات الأكثر انتشارا بين النزلاء قبل القدوم إلى المركز، إذ أن 88.5 منهم مدمنون على التبغ، و54 في المائة يتعاطون القنب الهندي و42 في المائة الكحول، و16 في المائة يستخدمون أدوية الأمراض النفسية بطريقة غير طبية، و1.05 يستعملون المذيبات، و5 في المائة يستخدمون الكوكايين، و4 في المائة يتعاطون الهيروين.

وحسب الدراسة نفسها، فإن الظاهرة لا تقتصر على بويا عمر الذي يستقبل 30 ألف زائر سنويا، 12 ألفا منهم في ذكرى المولد النبوي، بل تمتد إلى عدد من الأضرحة التي تنتهك فيها حقوق المرضى، توجد بمكناس وطنجة والجديدة... إذ أقرت الدراسة أن هذه الأضرحة، خاصة بويا عمر تعتبر ملجأ ومنفذا للعائلات غير القادرة على مواجهة الحالات المرضية لذويها المصابين باضطرابات عقلية ونفسية، خاصة المختلين عقليا ومدمني المخدرات، مسجلة أن المرضى عقليا يحتجزون فيها، وتمارس عليهم انتهاكات لحقوق الإنسان.

وبالنسبة إلى الحلول المقترحة من الوزارة، فتتوزع على المدى القريب، وذلك بإنشاء مركز طبي اجتماعي طاقته الاستيعابية تصل إلى 120 سريرا، ورفع الوعي بتنظيم حملات للتحسيس، وتشمل مقترحات الوزارة حلولا على المدى المتوسط ، تهم تأهيل وتنظيم خدمات الإيواء العائلي، ثم تطوير العرض العلاجي في مجال الصحة العقلية والنفسية بجميع أنحاء المغرب للحيلولة دون التوجه إلى هذه الأماكن، والخضوع للعلاج والمراقبة الطبية المستمرة، على المدى البعيد.

ضحى زين الدين

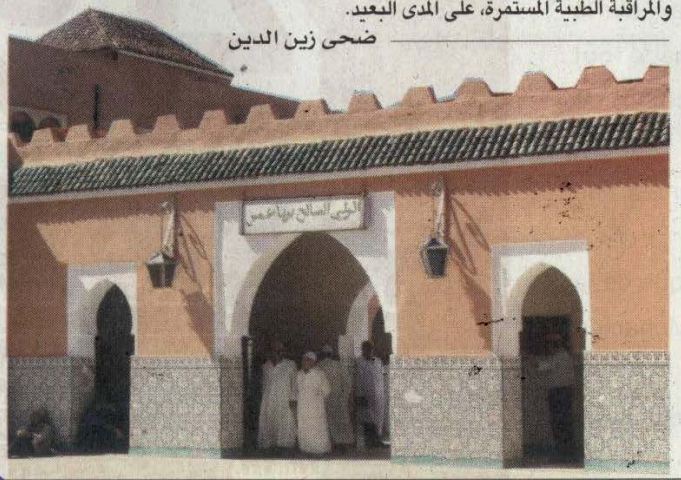

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

مسودة القانون الجنائي تجهض نضالات المرأة المغربية

ائتلاف المساواة والديمقراطية يطالب بسحب المسودة وإخراج قانون إطار شامل للقضاء على العنف المبنى على النوع

1/5028

طالب ائتلاف المساواة والديمقراطية بسحب مسودة القانون الجنائي و إخراج قانون إطار شامل للقضاء على العنف المبني على النوع.

و أفاد بيان الائتلاف الذي توصلنا بنسخة منه،" في الوقت الذي كنا ننتظر فيه الإفراج عن قانون إطار شامل للقضاء على عنف النوع تماشيا مع الرسالة الملكية الموجهة إلى الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش ، و في خضم النقاش الدائر حول موضوع الإجهاض و إطلاق مسلسل المشاورات بعد تكليف الملك لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان و وزير العدل و الحريات و وزير الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، فاجئنا وزير العدل و الحريات و بدون التشاور مع باقي الأطراف الحكومية بإعلان مسودة للقانون الجنائي، تتعارض كليا مع فلسفة و مقتضيات دستور 2011و التزامات المغرب الدولية في مجال ضمان الحريات و حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا".

■ التفاصيل ص ، 3

■ أمال المنصوري

طالب ائتلاف المساواة والديمقراطية بسحب مسودة القانون الجنائي و إخراج قانون إطار شامل للقضاء على العنف المبني على النوع.

و أفاد بيان الائتلاف الذي توصلنا بنسخة منه،" في الوقت الذي كنا ننتظر فيه الإفراج عن قانون إطار شامل للقضاء على عنف النوع تماشيا مع الرسالة الملكية الموجهة إلى الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش ، و في خضم النقاش الدائر حول موضوع الإجهاض و إطلاق مسلسل المشاورات بعد تكليف الملك لرئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان و وزير العدل و الحريات و وزير الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، فاجئنا وزير العدل و الحريات و بدون التشاور مع باقي الأطراف الحكومية بإعلان مسودة للقانون الجنائي، تتعارض كليا مع فلسفة و مقتضيات دستور 2011و التزامات المغرب الدولية في مجال ضمان الحريات و حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا".

واعتبر الائتلاف، " أن مسودة القانون الجنائي اعتمدت على نفس المنظومة القيمية المحافظة ضدا على المقاربة الحقوقية وحريات وحقوق الأفراد وضمان كرامتهم وأمنهم و سلامتهم ، بل بإدماجها لعدد من الفصول الخاصة بالعنف ضد النساء في الباب الثامن " الجنايات والجنح ضد نظام الأسرة و الأخلاق العامة ، تهدف إلى إجهاض أي محاولة لإخراج قانون خاص لمناهضة العنف ضد النساء المبني على النوع ، يستجيب إلى مطالب الحركة النسائية الحقوقية و المعايير الدولية في الوقاية والحماية والزجر والتعويض عن الضرر وبالتالي إبطال أي دور محتمل لمشروع قانون Â 103.13".

وأشار الائتلاف في بيانه، " أن وزير العدل و الحريات فضل أن يظهر "وفائه" إلى إيديولوجية حزبه لتطمين قواعده و يبعث رسائل لاستمالة التيارات المحافظة والفكر المتخلف داخل المجتمع".

معتبرة أيضا "إن الإشراك المزعوم هو عبارة عن مناورة سياسية للتعامل مع قضايا تتخذ طبيعة استراتيجية في تدعيم المسار الديمقراطي وتكريس المنظومة الحقوقية في بلادنا يحاول الصف المناهض لها إفشال تحقيقها"، و نظرا لكل هذه الاعتبارات، فإن فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة تعبر عن رفضها للمسودة التي تكرس إعادة إنتاج المدونة الحالية من خلال الاحتفاظ بالعديد من النصوص المتعارضة مع الحقوق الإنسانية للنساء وحمايتهن من العنف و التمييز و مع حقوق الإنسان على العموم والتي لم ترتق حتى إلى مستوى التعهدات الحكومية وبرنامجها، ولم تراع أهم الاعتبارات الدستورية والحقوقية ونضال الحركة النسائية و الحركة الحقوقية المغربية على مدى عقود وتجدد مطلبها بإخراج قانون إطار شامل للقضاء على عنف النوع و الذي يمكن أن يحدد الإطار العام لإصلاح كل الترسانة القانونية لضمان الحرية والكرامة والمساواة والأمن والسلامة لكل أفراد لكل النساء".

موالون لجبهة «بوليساريو» يحاولون إشعال العيون تزامنا مع زيارة وفد أممي

العيون: الأخبار 344/ن-2

كشفت مصادر حقوقية بمدينة العيون أن موالين لجبهة «بوليساريو» انتهزوا فرصة حلول وفد من بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالمدينة، بداية الأسبوع الجاري، وقاموا بشحن عناصر قصد إعادة إشعال فتيل الاحتجاجات بعد حوالي عشرة أشهر من الهدوء الذي تعيش على وقعه المدينة.

التفاصيل (ص 2)

موالون لجبهة «بوليساريو» يحاولون إشعال العيون تزامنا مع زيارة وفد أممي

العيون: الأخبار

كشفت مصادر حقوقية بمدينة العيون أن موالين لجبهة «بوليساريو» انتهزوا فرصة حلول وفد من بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بالمدينة، بداية الأسبوع الجاري، وقاموا بشحن عناصر قصد إعادة إشعال فتيل الاحتجاجات بعد حوالي عشرة أشهر من الهدوء الذي تعيش على وقعه المدينة.

وقام وفد البعثة الأممية، أول أمس الثلاثاء، بزيارة خاصة إلى مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، حيث اجتمع بالقائمين عليه وتمت مناقشة عدد من القضايا ذات صلة. وعشية اليوم نفسه اتجه الوفد الأممي إلى بيت أمينتو حيدر، رئيسة «تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء» أو ما يسمى اختصارا «كوديسا»، حيث تم تنظيم لقاء حضره عدد من الانفصاليين الذين صعدوا إلى سطح منزل حيدر، مستغلين الفرصة ليقوموا بتبادل الرشق بالحجارة مع قوات الأمن.

ووفقا للمصادر ذاتها، فإن مسؤولا بالمجلس المذكور تدخل في آخر لحظة واستطاع التوصل إلى اتفاق مع الحاضرين في بيت حيدر وقوات الأمن التي كانت ترابط أمام منزلها، حيث تم إخراج الوفد الأممي الذي توجه صوب مقر «المينورسو» بالمدينة، إذ كان الأمر سيتسبب في ورطة حقوقية بحضور هذا الوفد.

إلى ذلك، عرف محيط حي معطى الله، قبالة شارع السمارة، عشية أول أمس، مواجهات متفرقة بين قوات الأمن وموالين لجبهة بوليساريو، والذين قاموا بما يشبه إنزالا استعدادا للاحتجاج رافعين أعلام جبهة «البوليساريو»، في حين عرف حي القدس بالمدينة أيضا احتجاجات من طرف العناصر ذاتها، التي كانت قد دعت في وقت سابق على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى النزول إلى الشارع والاحتجاج على ما سموه تردي الوضع الحقوقي، في محاولة منهم لإشعال العيون من جديد تزامنا وزيارة البعثة المذكورة، والتي ستقضي أربعة أيام بالعيون قبل أن تتجه إلى مدينة الداخلة.

انتهاء المدة التي حددها الملك لتقديم الاقتراحات في موضوع الإجهاض

فبراير كتب يوم الأربعاء 15 أبريل 2015 م على الساعة 13:22

انتهت المدة التي منحها الملك محمد السادس لكل من مصطفى الرميد، وزير العدل، وأحمد التوفيق، وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، **وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بشأن التداول في موضوع الإجهاض، ورفع اقتراحاتهم للملك.

وأمر الملك في استقباله لهذه الشخصيات السياسية، يوم 16 مارس الجاري بالقصر الملكي بالدار البيضاء، التعاون مع المجلس العلمي الأعلى بشأن التداول حول مختلف الآراء والتوجهات في موضوع الإجهاض الذي أثار ضجة واسعة بين « المحافظين » ودعاة تقنين الإجهاض.

هذا، وقد حدد الملك أجل أقصاه شهر من أجل تلقي كافة المقترحات والآراء بهذا الشأن، وهي المدة التي ستنقضي يومه الأربعاء 15 أبريل.

http://www.febrayer.com/181380.html

"المستقبل" تنشر تقرير كي مون حول اوضاع الصحراء المغربية

الرباط –أحمد برطيع: قدم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في الجلسة الأخير لمجلس الأمن، تقريره السنوي، عملا بقرار مجلس الأمن 2152 الصادر في 2014 والذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء المغربية حتى 30 نيسان/أبريل 2015، وطلب المجلس من الأمين العام تقديم تقريرا عن الحالة في الصحراء المغربية قبل نهاية فترة الولاية بوقت كاف.

وعرض بان كي مون التطورات التي شهدتها المنطقة، في الفترة الممتدة بين تقريره المؤرخ بين 10 أبريل 2014 إلى الأن، واصفا الحالة على أرض الواقع ووضع المفاوضات المتعلقة بمستقبل الصحراء المغربية والتقدم المحرز فيها، وتنفيذ القرار 2152 الصادر 2014، مبرزا التحديات الراهنة التي تواجه عمليات البعثة والخطوات المتخذة للتغلب عليها، على نحو ما طلبه المجلس.

التطورات الأخيرة في الصحراء

وتطرق تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الحالة العامة في الصحراء المغربية، مؤكدا، أن الأوضاع هادئة بشكل عام، حسب ما لاحظته بعثة الأمم المتحدة، حيث أن قرار وقف إطلاق النار لا زال قائما، ولم يكن لمظاهر التوتر بين الطرفين والحوادث والمظاهرات التي وقعت بين الفينة والأخرى تأثير يذكر في الوضع العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وأقر التقرير الذي حصلت "المستقبل"على نسخة منه، على الطابع السلمي الذي تطبعت به الحياة العامة على الجانب الغربي من الجدار الرملي، وشمل الطابع السلمي التجمعات الكبيرة المنظمة في إطار المناسبات الاجتماعية التي تشهدها المناطق الحضرية، ولم تسجل أية حوادث.

وسجلت البعثة الأممية خلال المناسبات التي عاينتها وجود واسع لقوات الأمن المغربية. مؤكدة استمرار استفادة المناطق الجنوبية من الاستثمارات المغربية، في البنيات التحتية العمومية، خصوصا المرافق الصحية والطرقات والمرافئ مدينتي "بوجدور" و"الداخلة".

وتطرق التقرير إلى الزيارة التي قام بها 13 وفدا أجنبيا من الهيئات التشريعية الوطنية والبعثات الدبلوماسية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وكذلك عدد من ال صحافيين والباحثين الأكاديميين، بزيارة مقر البعثة أثناء فترة التقرير وأُطلعوا على ولاية البعثة وأنشطتها. وحسب ما ذكرته السلطات المحلية، فإن زهاء 50 وفدا إضافيا قاموا بزيارات. وحسب ما ذكرته السلطات المحلية أيضا تم إقصاء أو طرد 18 وفدا و 8 أفراد مسافرين، معظمهم أوروبيون يؤيدون تقرير المصير في الصحراء الغربية، وباحثين وعاملين في وسائل الإعلام، أخفوا الغرض الحقيقي من زيارتهم أو قاموا بالتشويش على النظام العام أو رفضوا التنسيق مع السلطات.

الملك يؤكد على مغربية الصحراء

وذكر المصدر ذاته أن الملك محمد السادس، قال بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء التي نظمها المغرب إلى الأقاليم الجنوبية عام 1975، (قال)

https://www.almustaqbal.com/content/page/9/article/49316

إن "الصحراء ستبقى جزءا من المغرب إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها " أما فيما يتعلق بعملية التفاوض، فقد قال "إن اختيار المغرب للتعاون مع جميع الأطراف بصدق وحسن نية لا ينبغي فهمه على أنه ضعف أو اتخاذه كدافع لطلب المزيد من التنازلات " وتابع قائلا "فمبادرة الحكم الذاتي، هي أقصى ما يمكن أن يقدمه المغرب .... من أجل إيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي."

وأكد كذلك أن "سيادة المغرب على كامل أراضيه ثابتة وغير قابلة للتصرف أو المساومة " وأشار أيضا إلى أن المغرب ''مستعد للانفتاح أكثر على مختلف الهيئات والمنظمات الحقوقية الدولية التي تعتمد الحياد والموضوعية في التعامل مع قضاياه ''، فيما أعرب عن رفضه '' لأي محاولة لمراجعة مبادئ ومعايير التفاوض، ولأي محاولة لإعادة النظر في مهام البعثة أو توسيعها بما في ذلك مسألة مراقبة حقوق الإنسان''. وأكد الملك دعمه للخطط التي اقترحها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي في تشرين الأول/أكتوبر 2013 لتنمية الأقاليم الجنوبية والمتعلقة بالصحراء والمناطق الواقعة باتجاه الشمال.

وأشار إلى الحاجة إلى تصحيح اختلالات تدبير شؤون تلك المناطق وأعلن أيضا عن تفعيل "الجهوية المتقدمة"

أنشطة المبعوث الشخصي كريستوفر روس وبعثة المينورسو

وأعرب المغرب عقب صدور التقرير الأخير المؤرخ 10 في نيسان/أبريل 2014 تحت رقم S/2014/258 2014عن تحفظات كبيرة حيال بعض عناصر التقرير، ومن صيغة عملية التفاوض وولاية البعثة. وقد وافق مبدئيا على استمرار المشاورات الثنائية والدبلوماسية المكوكية التي يقوم بها المبعوث الشخصي وعلى إيفاد ممثلتي الخاصة للصحراء الغربية ورئيسة البعثة الجديدة، إلا أنه طلب إجراء حوار بشأن القضايا التي تشغله قبل الانخراط مجددا، وقال إنه يلتمس توضيحات من أجل كفالة أن تتم عملية التفاوض بطريقة سلسة، بما في ذلك ما يتعلق بإعداد هذا التقرير.

أما عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء المغربية أوضح التقرير أمام عدم تكمن الممثلة الخاصة لبان كي مون الخاصة من الالتحاق بالبعثة بتقلّص التفاعل بين البعثة والسلطات الموجودة غرب الجدار الرملي. وشمل ذلك انحسار الاتصالات مع كبار المسؤولين، نظرا إلى أن محاورهم المعتاد فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة هو الممثل الخاص.

الأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان في الصحراء المغربية

وواصلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بصفتها وسيطا محايدا، العمل مع الطرفين ومع الأسر المعنية في بحث حالات الأشخاص الذين لا يزال مصيرهم مجهولا بالارتباط مع النزاع السابق- حيث تقوم البعثة بتقديم المساعدة إلى لاجئي الصحراء الغربية وحمايتهم، وفي انتظار أن يتم تسجيل اللاجئين في المخيمات القريبة من تندوف، ظلت المساعدة الإنسانية المقدمة من المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي قائمة على أساس مؤشر تخطيط سكاني بلغ 90 ألف لاجئ من الفئات الضعيفة، حيث يقدم برنامج الأغذية العالمي 35 ألف وجبة غذائية إضافية للأشخاص الذين يعانون من حالة تغذوية سيئة في المخيمات.

وفي القطاع الصحي، واصلت المفوضية وشركاؤها تغطية ما يصل إلى 60 في المائة من الاحتياجات في مخيمات اللاجئين . وظلت الأمراض المزمنة، مثل داء السكري وارتفاع ضغط الدم وفقر الدم وأمراض القلب والتهاب الكبد الوبائي من الفصيلة باء، تشكل الشواغل الصحية الرئيسية. وكانت الثغرات الرئيسية المسجلة في مجال توفير الرعاية الصحية الأساسية مرتبطة بصيانة البنية التحتية الصحية وتطو يرها. وقدمت المفوضية دعمها للجان

الطبية متعددة التخصصات من أجل توفير فحوص متخصصة للاجئين في المخيمات على أساس ربع سنوي ووزعت لوازم النظافة الصحية على حوالي 450 ألف امرأة وفتاة في سن الإنجاب. ووفرت المفوضية أيضا، عن طريق شركائها، المواد الخام لإنتاج مواد التطهير والصابون التي وزعت على مرافق الصحة والمياه والتعليم .

الإشادة بجهود المغرب للنهوض بحقوق الإنسان

ولاحظت المفوضة السامية الخطوات الحثيثة التي خطاها المغرب نحو النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على نحو أفضل. وفي الوقت نفسه، أثارت شواغل تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك في الصحراء الغربية. وشجعت حكومة المغرب على كفالة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بنفس القدر في المغرب وفي الصحراء المغربية.

وأكدت أنه لكي يتسنى للمجلس الوطني لحقوق الإنسان النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بفعالية في الصحراء المغربية، يتعين على السلطات المحلية والوطنية إبداء التعاون التام مع تلك المؤسسة، بسبل منها الرد على الشكاوى بسرعة. وأعربت المفوضة السامية عن استعداد المفوضية لتقديم المساعدة التقنية للّجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وواصلت لجنتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة الاضطلاع بطائفة من الأنشطة، بما في ذلك رصد المظاهرات وزيارة السجون والمراكز الطبية وتنظيم أنشطة بناء القدرات لجهات مختلفة من أصحاب المصلحة . وتابع المجلس رصد تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بالضحايا السابقين لانتهاكات حقوق الإنسان .

وفي عام 2014، تلقت لجنتا المجلس 415 شكوى بشأن ادعاءات بانتهاك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الصحراء الغربية.

واضطلعت اللجنتان بما عدده 20 بعثة لتقصي الحقائق على سبيل متابعة بعض من تلك الشكاوى، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجهت حكومة المغرب دعوات إلى عشرة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس حقوق الإنسان. غير أنه لم يضطلع المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بأي زيارة في الجانب الغربي من الجدار الرملي لأسباب يتعلق معظمها بمسائل الجدولة الزمنية. وبالمثل، لم يضطلع المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بأي زيارة إلى مخيمات اللاجئين القريبة من تندوف.

وفي آذار/مارس 2015، دعت حكومة المغرب رسميا المفوض السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، لزيارة المغرب في بحر السنة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت بعض منظمات حقوق الإنسان الصحراوية العاملة في الجانب الغربي من الجدار الرملي تواجه صعوبات، ومن ذلك ما يتعلق بتمكينها من الوصول إلى المباني الرسمية وتنظيم الأنشطة العامة وتنظيم المظاهرات. وكانت إحدى هذه المنظمات، وهي الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قد قدمت طلبا للحصول على مركز قانوني. وفي آذار/مارس 2015، أعلنت السلطات المغربية تسجيلها رسميا بناء على توصية **من المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. وأتيح التسجيل أيضا لمنظمة أخرى، هي جمعية الغد لحقوق الإنسان .

توصيات وملاحظات باكي مون

وأنهى بان كي مون تقريره بالتوصيات وجهتها إلى الأطراف المعنية بملف الصحراء ادعوها إلى العمل المشترك والتعاون مع مبعوثه الخاص ومع البعثة الأممية "المينيرسو" لتسهيل مهامها الإنسانية لضمان تطبيق "وقف إطلاق النار" ودعت إلى ضرورة إحراء إحصاء للسكان في المخيمات المنصبة على الأراضي الجزائرية، لتحقيق الاستقرار في المنطقة أمام تزايد خطر الإرهاب في دول جنوب الصحراء.

الطبية متعددة التخصصات من أجل توفير فحوص متخصصة للاجئين في المخيمات على أساس ربع سنوي ووزعت لوازم النظافة الصحية على حوالي 450 ألف امرأة وفتاة في سن الإنجاب. ووفرت المفوضية أيضا، عن طريق شركائها، المواد الخام لإنتاج مواد التطهير والصابون التي وزعت على مرافق الصحة والمياه والتعليم .

الإشادة بجهود المغرب للنهوض بحقوق الإنسان

ولاحظت المفوضة السامية الخطوات الحثيثة التي خطاها المغرب نحو النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها على نحو أفضل. وفي الوقت نفسه، أثارت شواغل تتعلق بحقوق الإنسان، بما في ذلك في الصحراء الغربية. وشجعت حكومة المغرب على كفالة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بنفس القدر في المغرب وفي الصحراء المغربية.

وأكدت أنه لكي يتسنى للمجلس الوطني لحقوق الإنسان النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بفعالية في الصحراء المغربية، يتعين على السلطات المحلية والوطنية إبداء التعاون التام مع تلك المؤسسة، بسبل منها الرد على الشكاوى بسرعة. وأعربت المفوضة السامية عن استعداد المفوضية لتقديم المساعدة التقنية للّجنتين الجهويتين للمجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وواصلت لجنتا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في العيون والداخلة الاضطلاع بطائفة من الأنشطة، بما في ذلك رصد المظاهرات وزيارة السجون والمراكز الطبية وتنظيم أنشطة بناء القدرات لجهات مختلفة من أصحاب المصلحة . وتابع المجلس رصد تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يتعلق بالضحايا السابقين لانتهاكات حقوق الإنسان .

وفي عام 2014، تلقت لجنتا المجلس 415 شكوى بشأن ادعاءات بانتهاك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الصحراء الغربية.

واضطلعت اللجنتان بما عدده 20 بعثة لتقصي الحقائق على سبيل متابعة بعض من تلك الشكاوى، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجهت حكومة المغرب دعوات إلى عشرة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس حقوق الإنسان. غير أنه لم يضطلع المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بأي زيارة في الجانب الغربي من الجدار الرملي لأسباب يتعلق معظمها بمسائل الجدولة الزمنية. وبالمثل، لم يضطلع المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بأي زيارة إلى مخيمات اللاجئين القريبة من تندوف.

وفي آذار/مارس 2015، دعت حكومة المغرب رسميا المفوض السامي لحقوق الإنسان، زيد رعد الحسين، لزيارة المغرب في بحر السنة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت بعض منظمات حقوق الإنسان الصحراوية العاملة في الجانب الغربي من الجدار الرملي تواجه صعوبات، ومن ذلك ما يتعلق بتمكينها من الوصول إلى المباني الرسمية وتنظيم الأنشطة العامة وتنظيم المظاهرات. وكانت إحدى هذه المنظمات، وهي الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قد قدمت طلبا للحصول على مركز قانوني. وفي آذار/مارس 2015، أعلنت السلطات المغربية تسجيلها رسميا بناء على توصية من المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأتيح التسجيل أيضا لمنظمة أخرى، هي جمعية الغد لحقوق الإنسان .

توصيات وملاحظات باكي مون

وأهى بان كي مون تقريره بالتوصيات وجهتها إلى الأطراف المعنية بملف الصحراء ادعوها إلى العمل المشترك والتعاون مع مبعوثه الخاص ومع البعثة الأممية "المينورسو" لتسهيل مهامها الإنسانية لضمان تطبيق "وقف إطلاق النار" ودعت إلى ضرورة إحراء إحصاء للسكان في المخيمات المنصبة على الأراضي الجزائرية لتحقيق الاستقرار في المنطقة أمام تزايد خطر الإرهاب في دول جنوب الصحراء.

راسلت الداخلية والأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان نقابة الصحافيين المغاربة تحتج على تعنيف صحافي وتطالب بفتح تحقيق

المغرب اليوم – نقابة الصحافيين المغاربة تحتج على تعنيف صحافي وتطالب بفتح تحقيق تعنيف صحافي
الرباط– عمار شيخي

راسلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، أول أمس الإثنين، كلًا من وزير الداخلية المغربي محمد حصاد، والمدير العام للأمن الوطني، بوشعيب الرميل، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بشأن ما تعرض إليه الصحافي في القناة الثانية المغربية، الصديق بنزينة، الذي يشغل منصب مدير مكتب القناة المغربية في مراكش.

وجاء في الرسالة التي حصل "المغرب اليوم" على نسخة منها "يشرفنا السيد الوزير إن نخاطبكم في شأن الاعتداء الشنيع الذي تعرض له زميل صحافي من طرف عميد أمن بمدينة مراكش، وهو الاعتداء الذي احترنا في تفسيره"، وأوضحت الرسالة أنّ "الصديق بنزينة، مدير مكتب القناة الثانية بمدينة مراكش، تعرض إلى اعتداء مثير وغريب، حيث و بسبب نزاع بين الأطفال، تفاجأ يوم الأربعاء الماضي بهجوم عميد أمن عليه بمنزله وهو جاره بالعمارة، و أشبعه سبا وشتما وإهانة، بل لم يكتف عميد الأمن بذلك، بل قام باستدعاء مجموعة كبيرة من قوات الأمن التي حضرت في الحال بحوالي 12 فردا، وباشرت باعتقال الزميل واقتدته إلى مركز الأمن"، وهو ما اعتبرته النقابة الوطنية للصحافة المغربية، "سلوك خلف استياء وتذمرا من طرف الجيران، بيد أنه تسبب في هلع أسرة الزميل خصوصا أبناءه الصغار وزوجته".

وأجرى "المغرب اليوم"، أول أمس الإثنين، اتصالًا مع ولاية الأمن في جهة مراكش، وتحدث مسؤول في الولاية للموقع عبر الهاتف، ورفض تقديم التوضيحات اللازمة في الحين، وقال "سنبحث في الموضوع، ونعيد الاتصال بكم لتقديم وجهة نظرة الجهاز الأمني"، وهو الاتصال الذي لم يتم بعد 48 ساعة عن إجراء المكالمة الهاتفية.

وبالعودة للرسالة الموجهة إلى المسؤولين المغاربة، أفاد المصدر بأن عميد الأمن المذكور سلب الضحية هاتفه المحمول، ومنع أفراد أسرته من الاتصال به، تضيف الوثيقة، "ولم يحتمل الضحية هذا الاحتقار والتعدي وتجاوز القانون، وأصيب نتيجة ذلك بمركز الأمن بانهيار عصبي، نقل على إثره على وجه السرعة إلى المستعجلات الطبية لتلقي العلاج".

واستغربت النقابة لما اعتبرته "السلوك الطائش الذي اعتمده العميد في تصفية حسابات شخصية، واستعمل ما قدره مناسبا من شطط في استعمال السلطة، والهجوم على بيت الغير دون سند قانوني، والسب والقدف والضرب في حق الضحية" تضيف الرسالة، "إننا نستغرب أكثر كيف نجح هذا المسؤول الأمني في تسخير قوات عمومية وضعت نفسها رهن إشارته في خرق القوانين، وما حدث يكتسي خطورة بالغة جدا، ونحن على يقين أنكم لن تقبلوا به، و لن تتأخروا لحظة واحدة في الأمر بفتح تحقيق مستقل ونزيه".

وأخبرت النقابة وزير الداخلية بقرارها اتخاذ كل المساطر القانونية لإعادة الاعتبار للصحافي، وترتيب الجزاء ضد المسؤول المعتدي.

http://www.almaghribtoday.net/media/pagenews/%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82.html

منظمة العفو الدولية تناشد المغرب نزع الصفة الجنائية عن الإجهاض

الكاتب : ن.ف - المقال : 1518 - تاريخ النشر : 15-04-2015 15:45:00

ناشدت منظمة العفو الدولية (أمنيستي) الدولةَ المغربية بنزع الصفة الجنائية عن الإجهاض في الوقت الذي لا تزال المشاورات قائمة حول الصيغة النهائية للفصول المتعلقة بالإجهاض في مشروع القانون الجنائي، في ظل تباين الآراء بشأنه بين المؤيدين للتقنين والمعارضين.

واعتبرت المنظمة الدولية استقبال الملك محمد السادس كل من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** شهر مارس الماضي، ودعوتهم إلى بلورة صيغة متوافق بشأنها حول الإجهاض "فرصة فريدة لتكريس حقوق المرأة".

وطلبت المنظمة حسب بيان لها من السلطات المغربيةَ اغتنام فرصة المبادرة الملكية الـ "تاريخية"، من أجل نزع الصفة الجنائية عن الإجهاض، وتحسين أوضاع النساء والفتيات في المغرب، وتمكينهن من الخضوع للإجهاض بطريقة سليمة وآمنة.
وقالت المنظمة "إن تدخل الملك في الموضوع يشكل فرصة فريدة لنزع الصفة الجنائية عن الإجهاض، وعدم اضطرار النساء والفتيات بالتالي إلى الخضوع للعملية بطرق غير قانونية تشكل خطرا على حياتهن".

واستندت المنظمة في تعليلها لطلب السلطات المغربية بنزع الصفة الجنائية عن الإجهاض، إلى أن جميع معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة، والصادرة عن الأمم المتحدة ووقع عليها المغرب، تنص على أن قوانين تجريم الإجهاض تشكل "انتهاكا لكرامة النساء والفتيات واستقلاليتهن".
واعتبرت (أمنيستي) أن تنصيص القانون الجنائي المغربي على فرض عقوبات بالسجن ودفع غرامات في حال محاولة الخضوع لعملية إجهاض خارج إطار ما تنص عليه المادة 453، التي تجيز الإجهاض في حالة وجود صحة الأم في خطر، بناء على تقدير الطبيب وبموافقة الزوج، قوانين تدفع النساء إلى الخضوع لعمليات الإجهاض بشكل غير قانوني، الأمر الذي يعرض صحتهن للكثير من المخاطر، ويجعلهن عرضة لعقوبات السجن المنصوص عليها.

وناشدت المنظمة السلطات المغربية باحترام "واجباتها الدولية على صعيد حقوق الإنسان، مشددة على ضرورة منح النساء والفتيات فرصة الخضوع للإجهاض الآمن والقانوني، لا سيما في الحالات التي تكون فيها صحة الأم البدنية أو النفسية معرضة للخطر، أو في حالات الحمل الناجمة عن الاغتصاب وزنا المحارم وحالات التشوه الخلقي الشديد للجنين".

وطالبت المنظمة السلطات المغربية بأن تكفل حصول النساء والفتيات على وسائل منع الحمل والرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وحصول اللاتي تعرضن لمضاعفات من الإجهاض على الرعاية الصحية اللازمة، "بصرف النظر عما إذا كان الأمر قد تم بشكل قانوني أم لا"، و "التوقف عن اشتراط موافقة الزوج قبل إجراء عملية الإجهاض"، معتبرة أن ذلك "يشكل انتهاكا لحق المرأة في استقلالية قرارها بشأن جسدها".

http://www.soussplus.com/54921.php

http://almolahid.net/articles.php?categorie=sociale&id=1518

أحمد عيداني :الحاجة إلى إعتماد خطاب إعلامي حول قضايا الإعاقة من منظور حقوقي

أحمد عيداني

نظمت جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة تطوان بالمغرب بشراكة مع المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومعهد التنوع الإعلامي يوم الأربعاء 15 ابريل تحت سقيفة إحدى القاعات بفندق بالرباط اندوة وطنية حول موضوع " صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام بالمغرب نحو تعزيز الاتجاهات الايجابية وذلك في أفق فتح نقاش وطني حول صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام المغربي، وبحث إشكالية ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة لمختلف الخدمات الإعلامية، والتفكير في آفاق العمل المشترك بين الفاعلين والمهتمين من أجل إعداد ميثاق وطني لتحسين صورة الشخص في وضعية إعاقة في الإعلام المغربي، وتعزيز الولوج لخدماته. وذلك وفق مشروع "تقوية قدرات نساء ورجال الإعلام لدعم أدوارهم لإنصاف الأشخاص في وضعية إعاقة والارتقاء بالوعي الحقوقي للمجتمع" وفي هذا الإطار التقت "أنفاس بريس" التي حضرت أشغال هذه الندوة بأحمد عيداني رئيس جمعية الحمامة البيضاء لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب وأجرت معه الحوار التالي:

في البداية هل يمكنك توضيح الفرق في استعمال المفاهيم بين الأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة؟

– طبعا هذا مدخل رئيسي في إطار التعريف بالمفاهيم المرتبطة بالإعاقة ، وذلك حسب المقاربة المعتمدة وبالتالي فإذا اقتربنا من موضوع الإعاقة من الجانب الحقوقي فإن مشكل الإعاقة ننسبه إلى أن الشخص ينبغي أن نمكنه من حقوقه كي يصير مندمجا ومشاركا في المجتمع ، أما إذا قاربنا الإعاقة من الجانب الخيري والإحساني فإننا سننسب إعاقة الشخص المعني إلى العجز وأنه في وصعية احتياج إلى مجموعة من الحاجيات وهذا فرق جوهري كماترى بين الحالتين

ماهي وضعية الأشخاص في حالة إعاقة من حيث **حقوق الإنسان إذن**؟

– الأكيد أن حقوق الأشخاص قي وضعية إعاقة هي جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ككل فهذه الأخيرة شاملة وغير قابلة للتجزيء وبالتالي فحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة جزء كما قلت من هذه المنظومة الحقوقية وأشير هنا على أن المنتظم الدولي عندما انتبه إلى أن جل الدول لم تأخد بعين الإعتبار منظومة حقوق الإنسان في شموليتها دخل في عمليات تجزيء لهذه المنظومة بشكل راعى فيها مجموعة من الخصوصيات والفئات فظهرت نتيجة لذلك عدة اتفاقيات دولية كاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية المهاجرين وغيرها ثم بزغت في نفس الإتجاه اتفاقية الأشخاص في وضعية إعاقة

ما هو الجديد الذي جاء به دستور 2011 على مستوى هذه الفئة من المجتمع ؟

–إذا استحضرنا السياق أوالحراك الذي جاء على إثره الدستور الجديد المغربي ، فيمكن القول بآن كل مواطن أومواطنة يستطيع أن يجد ذاته في هذا النص الجديد ، لكن المشكل الذي يظل مطروحا هو على مستوى التنفيذ والتطبيق وترجمة الخلفيات الحقوقية التي يتضمنها الدستور على أرض الواقع وهو ماحصل بصدور قانون 13 97 أليس كذلك ؟

– نعم قانون 97.13 الجديد قطع مراحل في إنجازه وذلك بعد مصادقة المجلس الحكومي والمجلس الوزاري عليه وهو موضوع الآن بين يدي البرلمان في مرحلته التشريعية ولنا في شأنه عدة مؤاخدات ، فهو أولا لم نشارك في إعداده وقد تفاجأنا به لأنه مغاير لنص القانون السابق الذي شاركنا فيه باقتراحاتنا وثانيا فقانون 97.13 اعتمدت فيه الجهات المسؤولة مقاربة متذبذة فمرة يقارب موضوع الإعاقة من الناحية الحقوقية ومرة أخرى يقاربه من الناحية الإحسانية ومن منظور الإحتياجات وثالثا فإنه قانون إطار وليس له طابعا إلزاميا ولا يحمل المسؤولية للدولة ، وكنا ننتظر قانونا يتضمن "باكيج" أي مجموعة متكاملة وترسانة قانونية تشمل السياسة الحكونية والبحث الوطني حول الإعاقة لكن للأسف لم يتم ذلك

ماهو موقف المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان التي تعتبر شريككم الأول؟

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-15-26-28/item/19915-2015-04-15-19-15-21

– المندوبية هي جزء من الحكومة المغربية فهي إذن طرف ومسؤولة بشكل أوآخر عن هذا المشروع الذي نظمنا في شأنه هذا اللقاء في موضوع تقويه وتعزيز قدرات الإعلاميين من أجل تحسين وتجويد صورة الإعاقة في الإعلام المغربي وإن كنا لاننكر جهودها فرأي المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان هو جزء من رأي الحكومة ، وأسمح لي بأن أضيف بأننا في الجمعية وكمجتمع مدني لا نقتصر على المندوبية فحسب بل قدمنا عدة اقتراحات وبيانات وبلاغات ومراسلات وساهمنا في تنظيم ندوة داخل مجلس المستشارين عن طريق الفريق الديمقراطي (ف.د.ش) وبتنسيق كذلك **مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي.

أنفاس بريس : مصطفى لبكر أرسل إلى صديق

أمنستي تعتبر نزع الصفة الجنائية عن الإجهاض بالمغرب «فرصة فريدة لتكريس حقوق المرأة»

كتب في : 15 أبريل,2015

حراك/ خاص:

أمنستيدخلت منظمة العفو الدولية (أمنيستي) على الخط في قضية الإجهاض التي أثارت جدلا كبيرا في الساحة السياسية والطبية والدينية في المغرب ، حيث قامت المنظمة المعنية بتوجيه رسالة للدولةَ المغربية تناشدها من خلالها بالعمل على نزع الصفة الجنائية عن الإجهاض فيما لا تزال المشاورات بالمغرب حول الصيغة النهائية للفصول المتعلقة بالإجهاض في مشروع القانون الجنائي، وفي الوقت الذي يستمر النقاش العمومي حول الموضوع، في ظل تباين الآراء بشأنه بين المؤيدين للتقنين والمعارضين.

واعتبرت منظمة أمنستي التي تنتقد دائما الوضع الحقوقي بالمغرب استقبال الملك محمد السادس كلا من وزير العدل والحريات ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، **ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أواسطَ شهر مارس الماضي، ودعوتهم إلى بلورة صيغة متوافق بشأنها حول الإجهاض «فرصة فريدة لتكريس حقوق المرأة».

ودعت المنظمة حسب بيان توصلت "حراك" بنسخة منه ، السلطات المغربيةَ اغتنام فرصة المبادرة الملكية الـ «تاريخية»، من أجل نزع الصفة الجنائية عن الإجهاض، وتحسين أوضاع النساء والفتيات في المغرب، «وتمكينهن من الخضوع للإجهاض بطريقة سليمة وآمنة» وقالت إن تدخل الملك في الموضوع «يشكل فرصة فريدة لنزع الصفة الجنائية عن الإجهاض، وعدم اضطرار النساء والفتيات بالتالي إلى الخضوع للعملية بطرق غير قانونية تشكل خطرا على حياتهن».

واستندت المنظمة في تعليلها لطلب السلطات المغربية بنزع الصفة الجنائية عن الإجهاض، إلى أن جميع معاهدات حقوق الإنسان ذات الصلة، والصادرة عن الأمم المتحدة ووقع عليها المغرب، تنص على أن قوانين تجريم الإجهاض تشكل «انتهاكا لكرامة النساء والفتيات واستقلاليتهن».

واعتبرت «أمنيستي» أن تنصيص القانون الجنائي المغربي على فرض عقوبات بالسجن ودفع غرامات في حال محاولة الخضوع لعملية إجهاض خارج إطار ما تنص عليه المادة 453، التي تجيز الإجهاض في حالة وجود صحة الأم في خطر، بناء على تقدير الطبيب وبموافقة الزوج، قوانين تدفع النساء إلى الخضوع لعمليات الإجهاض بشكل غير قانوني، الأمر الذي يعرض صحتهن للكثير من المخاطر، ويجعلهن عرضة لعقوبات السجن المنصوص عليها».

كما دعت المنظمة المغرب بأن يتكفل بحصول النساء والفتيات على وسائل منع الحمل والرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وحصول اللائي تعرضن لمضاعفات من الإجهاض على الرعاية الصحية اللازمة، «بصرف النظر عما إذا كان الأمر قد تم بشكل قانوني أم لا»، و «التوقف عن اشتراط موافقة الزوج قبل إجراء عملية الإجهاض»،

http://hyrak.com/%D8%A3%D9%85%D9%86%D8%B3%D8%AA%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1-%D9%86%D8%B2%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5/

نقابة الصحافيين المغاربة تحتج على تعنيف صحافي وتطالب بفتح تحقيق

نشرت بواسطة: سي الصهباني 15 أبريل 2015 في الرئيسية، صحافة دولية اضف تعليق

راسلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية، أول أمس الإثنين، كلًا من وزير الداخلية المغربي محمد حصاد، والمدير العام للأمن الوطني، بوشعيب الرميل، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك بشأن ما تعرض إليه الصحافي في القناة الثانية المغربية، الصديق بنزينة، الذي يشغل منصب مدير مكتب القناة المغربية في مراكش.

وجاء في الرسالة التي حصل "المغرب اليوم" على نسخة منها "يشرفنا السيد الوزير إن نخاطبكم في شأن الاعتداء الشنيع الذي تعرض له زميل صحافي من طرف عميد أمن بمدينة مراكش، وهو الاعتداء الذي احترنا في تفسيره"، وأوضحت الرسالة أن "الصديق بنزينة، مدير مكتب القناة الثانية بمدينة مراكش، تعرض إلى اعتداء مثير وغريب، حيث و بسبب نزاع بين الأطفال، تفاجأ يوم الأربعاء الماضي بهجوم عميد أمن عليه بمنزله وهو جاره بالعمارة، و أشبعه سبا وشتما وإهانة، بل لم يكتف عميد الأمن بذلك، بل قام باستدعاء مجموعة كبيرة من قوات الأمن التي حضرت في الحال بحوالي 12 فردا، وباشرت باعتقال الزميل واقتادته إلى مركز الأمن"، وهو ما اعتبرته النقابة الوطنية للصحافة المغربية، "سلوك خلف استياء وتذمرا من طرف الجيران، بيد أنه تسبب في هلع أسرة الزميل خصوصا أبناءه الصغار وزوجته".

وأجرى "المغرب اليوم"، أول أمس الإثنين، اتصالًا مع ولاية الأمن في جهة مراكش، وتحدث مسؤول في الولاية للموقع عبر الهاتف، ورفض تقديم التوضيحات اللازمة في الحين، وقال "سنبحث في الموضوع، ونعيد الاتصال بكم لتقديم وجهة نظرة الجهاز الأمني"، وهو الاتصال الذي لم يتم بعد 48 ساعة عن إجراء المكالمة الهاتفية.

وبالعودة للرسالة الموجهة إلى المسؤولين المغاربة، أفاد المصدر بأن عميد الأمن المذكور سلب الضحية هاتفه المحمول، ومنع أفراد أسرته من الاتصال به، تضيف الوثيقة، "ولم يحتمل الضحية هذا الاحتقار والتعدي وتجاوز القانون، وأصيب نتيجة ذلك بمركز الأمن بانهيار عصبي، نقل على إثره على وجه السرعة إلى المستعجلات الطبية لتلقي العلاج".

واستغربت النقابة لما اعتبرته "السلوك الطائش الذي اعتمده العميد في تصفية حسابات شخصية، واستعمل ما قدره مناسبا من شطط في استعمال السلطة، والهجوم على بيت الغير دون سند قانوني، والسب والقدف والضرب في حق الضحية" تضيف الرسالة، "إننا نستغرب أكثر كيف نجح هذا المسؤول الأمني في تسخير قوات عمومية وضعت نفسها رهن إشارته في خرق القوانين، وما حدث يكتسي خطورة بالغة جدا، ونحن على يقين أنكم لن تقبلوا به، و لن تتأخروا لحظة واحدة في الأمر بفتح تحقيق مستقل ونزيه".

وأخبرت النقابة وزير الداخلية بقرارها اتخاذ كل المساطر القانونية لإعادة الاعتبار للصحافي، وترتيب الجزاء ضد المسؤول المعتدي.

http://www.khabarpress.com/83991-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%B9%D9%86.html

عمال المكتب الشريف للفوسفاط ينتفضون من أجل كرامتهم وسترجاع حقوقهم

علمت جريدة القلم الحرمن مصادر مقربة وعلى إثر الإجتماع الدي عقده المكتب المحلي للجامعةالوطنيةلقطاع الفوسفاط المنضوي تحت اواءالإتحاد الوطني للشغل بالمغرب { {fnsp} {untmأن نقابة عمال الفوسفاط للمجمع الشريف الفوسفاط بخريبكة والجرف الأصفر، نقلت معركتها الاحتجاجية من مدينة خريبكة إلى الدار البيضاء، من خلال خوضها إضرابا عن العمل لمدة 48 ساعة اليوم الأربعاء وغدا الخميس، مصحوبا باعتصام رفقة العائلات أمام الإدارة المركزية للمجمع الشريف للفوسفاط بالدار البيضاء. وأفاد بيان النقابة، أن عمال الوساطة عقدوا اجتماعا استثنائيا، تدارسوا من خلاله وضعيتهم التي وصفها البيان،

بالمزرية، وناقشوا بشكل مستفيض ودقيق مختلف الاختلالات التي يعرفها قطاع الوساطة على كافة المستويات خاصة وأن هذه "الاختلالات استفحلت إلى حد كبير في ظل علاقات مهنية تطبعها السيبة وإطلاق العنان من طرف إدارة الفوسفاط للاستغلال المكثف والبشع للعمال، وللجشع اللامتناهي للشركات الوهمية، وانحيازها التام لأرباب تلك الشركات المستفيدين من اقتصاد الريع". وأكد العمال أن تلك الشركات "تشن حربا ضروس على عمال الفوسفاطيين ونقابتهم بهدف كسر نضالاتهم، التي تجلى بالأساس في التضييق على الحريات والحقوق النقابية بإقدامها على توقيف الكاتب العام للنقابة عن العمل بطريقة تعسفية، بحجة وجود تعليمات من جهات عليا، شتى أشكال التعسف والاستفزاز

في حق العمال بمختلف الأوراش من طرف أطر و الإدارة لتشديد الخناق عليهم"وماجاءفي بيان النقابة أن إدارة المجمع الشريف للفوسفاط "تعمل على منح الصفقات لشركات صورية وكدالك على فرض شروط مجحفة ، في إطار إرضائها لأصحاب تلك الشركات الذين يمارسون ضغوطات عليها بسبب زعمهم تدميرها لأراضيهم الفلاحية، كما هو الحال مع أحد المستشارالبرلماني يملك إحدى الشركات ". وأشار إلى أن إدارة المجمع مستمرة في "تجاهلها لمطلب إعادة العمال 11 ضحايا الاعتقال التعسفي لعملهم، والذين لفقت لهم تهم مفبركة واهية سجنوا على إثرها 6 أشهر، مع مطالبتهم إلى حدود اليوم بأداء غرامات مالية خيالية، إلى جانب التنكيل والحرمان والضياع الذي تعرضوا له رفقة عائلاتهم لمجرد مطالبتهم بحقهم في الإدماج والترسيم مع باقي إخوانهم عمال الوساطة في المجمع"، وفق البيان. وتحت شعار "نضال مستمر من أجل إرجاع الموقوفين وتوسيع عملية الإدماج على باقي عمال الوساطة"، قرر المحتجون

نقل نضالهم إلى الإدارة المركزية للمجمع بالدار البيضاء، مؤكدين في نفس الوقت على "استمرار نضالهم المشروع، وتشبتهم بمطالبهم العادلة، وحقهم في الترسيم واستقرار العمل، مع رفض سياسة الإقصاء والتهميش التي تنهجها إدارة الفوسفاط في حقهم، أمام الصمت غير المبرر للسلطات، وعلى رأسهم عامل الإقليم"، وطالب المحتجون بإرجاع كافة الموقوفين لأماكن عملهم وفي مقدمتهم الكاتب العام و 11 عاملا ضحايا الاعتقال التعسفي دون قيد أو شرط، وإعادة عمال إلى أماكنهم بالمصالح الاجتماعية بخريبكة، **ومطالبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجنته الجهوية بالالتزام بالوعود المقدمة من طرفهم للعمال ضحايا الاعتقال التعسفي**، مع مطالبة إدارة الفوسفاط بتوسيع عملية الإدماج على باقي عمال الوساطة .

http://www.alqalamlhor.com/2015/04/blog-post_15.html

النظام المغربي يستعمل الأشقاء السوريين اللاجئين لتنفير الكادحين من الثورة

15 أبريل، 2015

بقلم: زينب وخطيب، نشر بالعدد 59 من جريدة المناضل-ة مارس-أبريل 2015

شهدت السنوات الأخيرة توافد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريون إلى المغرب، فارين من جحيم الحرب والقصف. دفع اشتداد المعارك بين قوات النظام والجيش الحر وسيطرة قوى رجعية دينية مسلحة على مناطق واسعة من سوريا، الناجيين إلى الهرب تاركين وراءهم ما بقي من ممتلكات، وغادروا وظائفهم وحياتهم اليومية. كان أملهم أن في المغرب ملجأ سيحتضنهم وسيوفر لهم لقمة عيش كريمة، ويضمن لأطفالهم ولوج المدارس، وينسيهم معانات الحرب.

من جحيم الحرب إلى جحيم التسول بالمغرب

قطع السوريون آلاف الكيلومترات هربا من الدمار في بلدهم، متوجهين إلى المغرب عبر الجزائر بدون تأشيرة، ما يجعلهم مهاجرين «غير شرعيين»، ما شكل عائقا في وجه العائلات السورية للاستقرار وبناء حياة جديدة في المغرب. لا تسمح القوانين المغربية للمهاجرين «غير الشرعيين» بالعمل أو بتسجيل أبنائهم بالمدارس العمومية، كما لا يمكنهم الحصول على سكن لائق. ولأنهم محرومون من كل شيء لجئوا مكرهين للتسول ضمانا للقمة العيش. وصارت الطرقات والأرصفة والمساجد أماكن لعرض مأساتهم. يشهرون جوازات السفر وبطائق التعريف الشخصية لتأكيد أنهم سوريون يطلبون المساعدة بعد ما حل بهم من خراب وغربة..

قال طلال الإمام، أحد النشطاء السوريين لتظاهرة مقر المفوضية السامية لشؤون اللاجئين شهر أبريل 2014 أإن "الأوضاع التي تعيش في ظلها العائلات السورية بالمغرب "صعبة للغاية"، وأن المساعدات التي يتلقونها تقتصر على إعانات محدودة مقدمة من بعض الأشخاص والمحسنين المغاربة». (وكالة الأناضول، 11 أبريل 3014).

المغرب بلد عبور

بسبب هذه الأوضاع أصبح رجاء السوريين هو مغادرة المغرب، حيث في وقفة لهم يوم 18 غشت 2014 أمام مكتب مفوضية اللاجئين في الرباط «بإعادة توطينهم في بلد ثالث لكون المغرب بلد عبور بالنسبة إليهم، لا بلد إقامة». (موقع القدس العربي 20 غشت 2014)

جعلت هذه الأوضاع اللاجئين السوريين يحالون عبور السياج الفاصل نحو مليلية بشكل فاق عدد محاولات الجنوب أفريقيين، «وصل أكثر من 2400 سوري إلى مليلية خلال سنة 2014»، و»يشكل السوريون «60% من قاطني مراكز الإيواء في مدينة مليلية، وبهذا يتجاوزون خلال الشهور الأخيرة الهجرة الأفريقية التي تعتبر كلاسيكية وقديمة وتعود إلى سنوات طويلة». (جريدة الموندو الإسبانية نقلا أخبار مليلية 06/01/2015).

soriyin-deux-500x500

استعمال خبيث لمعاناة السوريين من طرف الاستبداد

أصبحت معانات السوريين، منذ دخولهم المغرب واضحة، وتجري أمام أعين الدولة المغربية. وتعلن هذه الأخيرة دوما أنها تتساهل مع وجودهم على أراضيها، لكنها لا تعترف بوجودهم القانوني لتخفف مأساتهم. ربما تريدهم متسولين، وبلا مدارس ولا عمل...الخ. الدولة على علم بما عاناه السوريون في بلدهم، وبما يعانونه في المغرب من ذل ومهانة، وتركتهم عرضة للشارع بلا أمل يمتهنون التسول ومن يدري ماذا سيمتهنون مستقبلا ما دام الشارع مسكنهم وملجأهم...

وتسد الدولة أي باب من أبواب مساعدة اللاجئين ليبقى الحل الوحيد أمامهم هو امتهان التسول، **وهذا واضح من بيان حول وضع اللاجئين السوريين بالمملكة المغربية أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان** – سورية: مثلا تقديم مساعدة غذائية بقيمة خمس وعشرون دولار يتم

http://www.almounadila.info/2015/04/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A/

توزيعها عبر الجمعيات الشريكة» وهو من بين ما اتفق عليه المجلس في لقاءاته مع المسؤولين المسؤولين قد تم توقيفها «بعد بدا التوزيع.. بناءا على طلب الداخلية المغربية».

على الأرجح أن الدولة أرادت ذلك، وتريده فعلا، لتقول للمغاربة أنظروا كيف حولت «الثورة» السوريين إلى متسولين. تريد الدولة أن تقنع الجماهير المغربية المستغلة والمقهورة بالدليل الملموس أنهم ينعمون تحت استبدادها بالأمن والطمأنينة، وأن مصير الوقوف ضد الاستبداد ماثل أمامهم بجلاء. تأمل الدولة أن تكون الرسالة واضحة جدا: هؤلاء المتسولون يؤدون ضريبة الثورة، لذلك على المغاربة أن «يحمدوا الاستبداد على نعمة الأمن والاستقرار». إنها الدعاية التي لا تبارح إعلام النظام القائم: المغرب بلد الاستثناء، وبلد الأمن والأمان.

يضرب الاستبداد عصفورين بحجرة واحدة، من جهة يظهر بمظهر إنساني كونه يستقبل لاجئين فارين من ويلات حرب طاحنة، ومن جهة يحبط عزم الساخطين من وضع الاستبداد والاضطهاد السائد في المغرب. وكلا الجانبين، جماهير المغرب المفقرة، واللاجئون السوريون، كرامتهم مهدورة، وينعم نظام الاستبداد بالاستقرار مواصلا تعدياته.

لا يعني هذا أن النظام بالمغرب يفتح باب حدوده على مصراعيه أمام اللاجئين السوريين، فهو يستغل مآسي اللاجئين الأفارقة الذين سبقوهم، ليعلن صعوبة استقبال كل طالبي اللجوء السوريين، وهو ما صرح به بلاغ للديوان الملكي مشيرا إلى عدم إمكانية استقبال المغرب لجميع المهاجرين الوافدين عليه، نظرا لما يتطلب ذلك من «إمكانات لتوفير الظروف الملائمة لإقامتهم وتمكين المقيمين منهم بطريقة شرعية من فرص الشغل، وأسباب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وشروط العيش الكريم».

تخوف الاستبداد من عدوى الثورة

أعلنت الدولة المغربية عن مبادرة لتسوية أوضاع اللاجئين القانونية بمنحهم تأشيرة الدخول والإقامة، مبادرة شبيهة بالبروباغندا الإعلامية المحدثة سابقا حول تسوية المهاجرين الأفارقة، وما أن استنفدت بريقها حتى طواها النسيان. إلا أن الدولة تدرك جيدا أن تمتيع السوريين بحق المواطنة سيكون مدخلا لتناقل التجارب بينهم وبين الكادحين المغاربة، لذلك تتريث في منح هذا الحق للاجئين، مفضلة أن يبقى السوريون ضمن غيتوهات اجتماعية تعزلهم عزلا عن رفاقهم الكادحين المغاربة؛ وامتهان التسول وحرمانهم من حق السكن يعتبر وسيلة هذا العزل.

ولتفادي أي تأثير سياسي من طرف هؤلاء اللاجئين أعلنت وزارة الداخلية في بيان تحذيرا بأنها ستقوم بـ»الطرد الفوري لكل مخالف وذلك وفق القانون الخاص بدخول الأجانب وإقامتهم في المملكة المغربية». وجاء ذلك بعد أن حذرت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية بدورها من سلوك «بعض الرعايا السوريين (..) الذين يثيرون القلاقل في المساجد وبين المصلين». (موقع الجزيرة نت، 28- 06- 2014)

وقد سبق للنظام المغربي في مارس من سنة 2014أن طرد مجموعة مكونة من 15 لاجئا سوريا قدموا إلى المغرب عبر الجزائر، وإرسالهم على متن رحلة متجهة إلى تركيا، وهو نفس المسلك الذي سلكته الدولة الجزائرية حين رحلت 31 سوريا إلى دمشق شهر سبتمبر 2014. رغم سعي النظام تضخيم حجم اللاجئين السوريين لأغراض دعائية محضة، يبقى حجم اللاجئين السوريين بالمغرب ضئيلا مقارنة بما استقبلته الدول الأخرى، حيث لم يتعدى عدد الذين سوت الدولة أوضاعهم القانونية في فبراير 2015؛ خمسة آلاف لاجئ سوري.

soriyin-trois-e1418253997357

نضال ضد سوء الأوضاع بالمغرب

إنها أيضا إشارة لبث الرعب في نفوس السوريين الذين احتجوا ضد أوضاعهم المزرية بالمغرب، فقد شهدت الرباط مجموعة من الوقفات احتجاجا على قصور جهود إيصال المساعدات الإنسانية المقررة من طرف هيئات الأمم المتحدة (وقفة أمام مقر المفوضية السامية للاجئين أبريل 2014، وأخرى في 18 غشت 2014)، ومطالبين أيضا «الهيئة الأممية بتقديم مساعدات إنسانية ومالية عاجلة للاجئين السوريين بالمغرب، و"تحسين ظروف عيشهم الصعبة"، داعيين إلى "إدماجهم" في المجتمع المغربي بالشكل الذي ييسر حياتهم، ويسمح لهم بعيش حياة كريمة، أو "إعادة توطينهم" في بلدان أخرى إذا لم يكن بمقدور المغرب استقبالهم، على حد قولهم». (وكالة الأناضول، 11 أبريل 3014).

التضامن الواجب مع إخواننا السوريين

إن إعلان التضامن مع الثورة السورية يستدعي بالدرجة الأولى التضامن مع ضحايا نظام بشار المجرم، وهم هؤلاء المهجرين غصبا من أراضيهم. يقتضي

حس التضامن أولا عدم ترك هؤلاء لقمة سائغة لاستعمالات الاستبداد السياسية وموردا ماليا لشبكات الترحيل ومافيا تنظيم التسول بالمدن المغربية..
لقد مضى زمن كانت فيه سوريا ملجأ للمعارضين المغاربة الذين حملوا السلاح ضد نظام الحسن في سبعينيات القرن العشرين، وما يقع حاليا للاجئين السوريين يستدعي رد بعض الدين إن لم يكن كله.

اللاجئون السوريون، إخوة المغاربة، والتضامن معهم واجب أولي، واحتضانهم وتوفير كل ما يلزم كي ينعموا بإقامة أفضل من مسؤولية الدولة، وإلا لكانت كمن يرفض تقديم المساعدة لإنسان في مواجهة خطر داهم. يستدعي الأمر تضامنا فعالا من أجل تمكين إخوتنا السوريين من كل وسائل تخفيف معاناتهم: الدراسة والسكن والشغل والصحة...

يعني هذا في المقام الأول قوى النضال من أجل مغرب الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والحرية، ويعني أيضا جماهير الطبقات الشعبية المستغلة والمضطهدة. لا سبيل لرفع معاناة السوريين سوى النضال لرفع معاناة المغاربة أنفسهم.

يجب على الدولة التي تعمل دائما على إظهار مبادراتها الإنسانية ومساعداتها المرسلة في الطائرات إلى ضحايا الكوارث الطبيعية عالميا، أن تقوم بالحدود الدنيا التي تفرضها قواعد الضيافة قبل قوانين تنظيم اللجوء العالمية.

على الكادحين المغاربة عدم انتظار دولة الاستبداد والتفقير أن تلتفت لهؤلاء اللاجئين، فهي تعمل على إبقاء هذا الوضع لأنها تستعمله سياسيا لتنفير الجماهير من أي نضال، على الكادحين تنظيم حملات الدعم الذاتي تجاه إخوانهم السوريين، باستقبالهم في الأحياء السكنية وجمع الدعم المادي والعيني لهم والعمل بشكل جماعي على توفير مساكن جماعية لهذه العائلات، وهذا لن يتم دون تدخل الجمعيات والنقابات وأحزاب اليسار، ومن شأن كل هذه المبادرات أن تشد اللحمة بين الكادحين المغاربة ورفاقهم السوريين وهو ما لا يريده النظام ويكرهه.

يبحث اللاجئون السوريون عن بلد مضيف يضمن لهم عيشا كريما (شغل، سكن، دراسة أبنائهم، تطبيب..)، في انتظار عودتهم إلى قراهم المخربة ومدنهم المهجورة، ولا يجب أن تكون ذكرياتهم عن المغرب هو مظهر استجدائهم للدريهمات في تقاطعات الطرق.

لقد فتحت السيرورة الثورية بالمنطقة الباب على مصراعيه أمام الشعوب للإفلات من الاستبداد والهوان... وهي تمر الآن بفترة عصيبة احتلت الثورة المضادة واجهتها، وصارت سوريا مثالا للإحباط بدل الحفز، وهذا ما يستثمره المستبدون بكامل المنطقة، وتكالب الرجعية والامبريالية والصهيونية على ثورة الشعب السوري بلغ مبلغا، وليس أمامه سوى الدعم الذي لا بد وأن يأتيه من كل شعوب العالم من أجل تحرره من خناق الاستبداد والرجعية والامبريالية.

بن الطيب تحتضن دورة تكوينية في مجال ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها في منظومة التربية والتكوين لفائدة الأندية الحقوقية باقليم الدريوش

كشف الحقيقة ولاشيئ غير الحقيقةالأربعاء 15 أبريل 2015آخر تحديث : الأربعاء 15 أبريل 2015 - 20:44 مساءً

نظمت **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الحسيمة–الناظور** بشراكة مع نيابة وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني باقليم الدريوش، لقاء تكوينيا لفائدة منسقي الأندية الحقوقية في المؤسسات التعليمية، المنخرطين في مشروع" المدرسة الحاضنة لحقوق الإنسان"، صباح يوم الاربعاء يقاعات الاجتماعات بمحطة منتزه الريف بمدينة ابن الطيب

افتتح اللقاء بالنشيد الوطني وايات بينات من الذكر الحكيم تلها كلمة رئيسة اللجنة الجهوية التي شرحت اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الانسان وبعد ذالك تلتها كلمة النائب الاقليمي بالديوش الذي تطرق للتدابير ذات الاولية في الرؤية الاستشرافية لاصلاح المنظومة التربوية عام 2030 مبرزا اهمية عذا اللقاء في تاريخ وتدعيم ثقافة حقوق الانسان بالمؤسسات التعليمية

وعرف اللقاء تنظيم ورشة تكوينية بالاقيم التي نشطها الاستاذ حسن ازداد خبير في مجال التربية وحقوق الانسان لتسليط الضوء على مناهج التربية على حقوق الإنسان، استنادا إلى خبرات وتجارب وطنية ودولية وعلى العوائق النفسية والثقافية والاجتماعية التي تقف حاجزا ضد انتشار ثقافة حقوق الإنسان بالإضافة إلى الوقوف عند سبل الحد من العوامل والأفكار المقاومة لها تربويا وحقوقيا

وتوخت هذه الدورة، التي اختير لها شعار "تقنيات تنشيط الاندية باعتماد المقاربة المتمحورة حول حقوق الانسان "، تطوير وتقوية كفايات وقدرات المستفدين وتعزيز تأطير المؤسسات التعليمية في مجال التربية على المواطنة وحقوق الانسان في أفق تحفيز المتعلمين على الاسهام في بلورة المعاني السامية للمسؤولية والانضباط وروح التعاون والتضامن من خلال ارساء اسس التفاهم واحترام الاختلاف ونبذ العنف وترجمة المبادئ الحقوقية على أرض الواقع لفائدة التلاميذ و التلميذات كما تم تنظيم ورشات موضوعاتية، اعتمدت مقاربة حقوقية وتربوية في فتح وتعميق النقاش، حيث تميزت مداخلات المشاركات بالجدية وبحمولتها القيمة ساهمت بشكل قوي في انجاح هاته الدورة التكوينية.

http://rifnew.com/?p=4059

Choix impossibles

15/12/1849

Entre 600 et 800 avortements clandestins seraient pratiqués chaque jour au Maroc. Le débat de société y a pris une ampleur inégalée. Au point que Mohammed VI en personne s'en est emparé

Entre 600 et 800 avortements clandestins seraient pratiqués chaque jour au Maroc. Le débat de société y a pris une ampleur inégalée. Au point que Mohammed VI en personne s'en est emparé

CHARLOTTE BOZONNET
RABAT - *envoyée spéciale*

La voix est un peu nouée et le débit trop rapide. Aïcha peine à parler d'elle, de son histoire. En 2012, la jeune femme (qui souhaite garder l'anonymat et dont le prénom a été modifié) apprend qu'elle est de nouveau enceinte. Son mari, au chômage, lui demande de s'en *« débarrasser »*. Le foyer qui vit dans la région de Rabat peine déjà à élever trois enfants. Elle frappe aux portes des médecins, mais aucun n'accepte de l'avorter. Elle décide alors de se tourner vers une faiseuse d'anges mais y renonce *« par peur »*. Aujourd'hui, son petit garçon sur les genoux, la mère de famille, étranglée par les difficultés du quotidien, ne le cache pas : elle aurait tant voulu avoir le choix.

Vendredi 3 avril, Aïcha est venue témoigner devant la presse à l'invitation d'un collectif d'associations féministes, le « Printemps de la dignité ». Depuis des semaines, ses membres font campagne pour la dépénalisation de l'avortement, et le *« droit des femmes à disposer de leur corps »*. Ils ne sont pas les seuls. Dans les journaux et sur les plateaux de télévision, au sein des groupes parlementaires comme dans les associations, le débat de société secoue le Maroc comme jamais auparavant.

La question a pris de l'ampleur depuis que le roi Mohammed VI en personne s'en est emparé, le 16 mars. Un communiqué du cabinet royal indique qu'il a reçu les ministres de la justice et des affaires islamiques ainsi que le président du Conseil national des droits de l'homme pour leur demander de se pencher sur la législation en vigueur, de mener de larges consultations et de lui faire des propositions d'ici au 16 avril. Avec cette intervention royale, chacun l'a bien compris : la loi sur l'avortement va être réformée.

Aujourd'hui, le code pénal marocain interdit l'interruption de grossesse sauf en cas de danger pour la vie ou la santé de la mère. Les femmes qui avortent pour d'autres raisons risquent entre six mois et deux ans de prison ; les médecins jusqu'à vingt ans. En 2013, Aziz Lahlou, un gynécologue de Meknès, a été condamné à dix ans derrière les barreaux (une peine réduite à cinq ans en appel). Sa secrétaire, son infirmière, son anesthésiste, et même la femme de ménage de son cabinet ont également été emprisonnés. Durement réprimée par la loi, la pratique des avortements est pourtant une réalité quotidienne. *« Tout le monde est au courant »*, rappelle le professeur Chafik Chraïbi, fondateur, en 2008, de l'Association marocaine de lutte contre l'avortement clandestin (Amlac).

AIGUILLES À TRICOTER ET PLANTES TOXIQUES

Ce gynécologue obstétricien est l'homme par qui tout est arrivé. En mai 2014, le chef de service à la maternité publique des Orangers, à Rabat, ouvre son service à une équipe d'« Envoyé spécial ». Le reportage de France 2, diffusé le 11 décembre suivant, montre des femmes et des jeunes filles hospitalisées en urgence après avoir subi des avortements clandestins. Peu après, le médecin est démis de ses fonctions. L'histoire aurait pu s'arrêter là si les réseaux sociaux ne s'étaient pas mobilisés pour le défendre. La polémique n'a cessé d'enfler dans le royaume. Le 16 mars 2015, le professeur Chraïbi était en train d'animer un débat sur l'avortement lorsque le communiqué royal est tombé. *« Une journée historique »*, se souvient-il avec émotion.

Arrivé en 1984 à la maternité des Orangers, le médecin est depuis trente ans le témoin direct des drames provoqués par les avortements clandestins. *« Avec ce reportage, je ne voulais pas nuire à l'image du Maroc, juste montrer ce qu'est notre quotidien*, souligne-t-il. *Ces femmes qui arrivent en urgence avec des hémorragies, des infections parce qu'elles ont avorté dans des conditions épouvantables ; ces jeunes filles souffrant d'intoxications, car elles ont avalé n'importe quoi pour faire passer le fœtus. »* Sans parler de celles qui se présentent à l'hôpital pour demander un avortement, *« comme cette petite fille de 13 ans enceinte après avoir subi un inceste ou cette malade mentale qui a été abusée… Pour elles, nous ne pouvons rien faire, la loi ne nous y autorise pas*, dit-il. *En tant que médecins, c'est terrible »*.

Son association a réalisé, en 2008, une enquête – *« secrète »*, précise le médecin. Des étudiantes en sociologie se sont rendues dans les salles d'attente de cabinets de gynécologues à Rabat et dans la ville voisine, Salé, en se faisant passer pour des patientes. *« Nous sommes arrivés au chiffre de 50 avortements par jour, puis nous avons extrapolé sur les autres villes »*, raconte le professeur Chraïbi. Selon l'Amlac, 600 à 800 avortements clandestins seraient pratiqués chaque jour dans le pays.

« Lorsque vous êtes riche, vous prenez l'avion et vous allez vous faire avorter en France, en toute sécurité ; quand vous êtes de la classe moyenne, vous pouvez vous payer un médecin au Maroc ; les plus pauvres, elles, n'ont guère le choix. » Celles qui n'ont pas les moyens de payer entre 300 et 1 500 euros, selon les tarifs, se tournent vers les faiseuses d'anges et les sinistres méthodes traditionnelles : aiguilles à tricoter, plantes toxiques, médicaments. *« Parfois, des femmes percent elles-mêmes leur poche des eaux »*, témoigne le professeur Chraïbi.

Comment le Maroc, pays pionnier pour le contrôle des naissances, en est-il arrivé là ? Dans les années 1970, le royaume fut l'un des premiers pays arabo-musulmans à autoriser les méthodes de contraception. Aujourd'hui encore, la pilule est disponible sans ordonnance dans les pharmacies. Les centres de santé la distribuent gratuitement, en théorie seulement aux femmes mariées mais en pratique plus largement. Depuis 2010, la pilule du lendemain est aussi en vente. *« Le problème*, selon Chafik Chraïbi, *c'est qu'il n'y a pas d'éducation sexuelle, pas d'information et beaucoup de jeunes filles ont peur que leurs parents découvrent qu'elles prennent la pilule. »*

« Ce débat révèle les évolutions mais aussi les contradictions de la société marocaine », analyse de son côté Asma Lamrabet. Cette femme médecin dirige depuis 2011 le Centre d'études féminines en islam au sein de la Rabita Mohammadia des oulémas du Maroc, un organisme de réflexion sur la charia. Au grand dam de certains conservateurs, elle y mène un délicat travail de relecture des textes sacrés *« dans une perspective féminine »*. *« On a voulu faire croire que l'islam interdisait l'avortement, mais c'est faux*, affirme-t-elle. *Non seulement le débat n'est pas tranché, mais il y a toujours eu une forme de permissivité. »* La chercheuse constate une évolution conservatrice de la société marocaine depuis une dizaine d'années : *« Le fait religieux est vécu comme un rempart contre un Occident jugé trop laxiste. La conséquence, c'est que la société préfère se voiler la face sur toute une partie de la réalité. »*

Les estimations de l'Amlac sont régulièrement attaquées, accusées d'être excessives. En réalité, il n'en existe pas d'autres, reconnaît Driss El Yazami, le président du Conseil national des droits de l'homme. Depuis que

CHRISTELLE ENAULT

DANS LES ANNÉES 1970, LE ROYAUME FUT L'UN DES PREMIERS PAYS ARABO-MUSULMANS À AUTORISER LES MÉTHODES DE CONTRACEPTION

cette instance a été mandatée par le roi pour contribuer aux propositions de réforme, elle épluche les législations nationales des pays du monde qui ont libéralisé l'avortement, de même que les textes internationaux. Le CNDH multiplie aussi les consultations auprès des associations de défense des droits de l'homme, d'experts, de personnels de santé, de juristes, de parlementaires, etc. *« Notre objectif est de nous rapprocher le plus possible de ce que vivent les femmes marocaines »*, souligne Driss El Yazami.

Au fil des semaines, le débat a dépassé le cadre étroit de l'avortement pour embrasser aussi la situation des mères célibataires. Selon une étude réalisée en 2010 par l'Insaf, une ONG marocaine, et l'ONU, près de 30 000 d'entre elles ont donné naissance à un enfant au cours de l'année. Dans un pays où les relations sexuelles hors mariage sont punies par la loi, beaucoup continuent à faire l'objet de discriminations. Une précédente enquête en 2009 révélait que 24 enfants étaient abandonnés chaque jour dans le royaume.

« LA POLITIQUE DE L'AUTRUCHE »

Cette réalité, Nouzha Skalli la connaît bien. Députée du Parti du progrès et du socialisme, elle a longtemps été militante pour les droits des femmes avant de devenir ministre de la solidarité de 2007 à 2011. *« Il y a dix ans, nous n'aurions pas pu avoir un tel débat, c'est une grande avancée,* reconnaît-elle. *Mais aujourd'hui on ne peut ignorer la réalité sociale : l'âge moyen du mariage est de 26 ans pour les femmes, de 31 ans pour les hommes, celui des premières relations sexuelles avoisine les 18 ans pour les deux. Va-t-on continuer à faire la politique de l'autruche ? »*

Si, depuis l'intervention de Mohammed VI, le principe d'un changement de la loi est acquis, la bataille se mène désormais sur le degré d'assouplissement. Des ONG revendiquent le droit des femmes à choisir et le respect des conventions internationales. *« Nous ne voulons pas seulement réformer quelques articles mais l'ensemble du code pénal, qui est encore plein de discriminations à l'encontre des femmes »*, avance Aatifa Timjerdine, membre de l'Association démocratique des femmes du Maroc et coordinatrice du « Printemps de la dignité ».

Face à elles, les plus conservateurs mettent en avant « le droit à la vie ». *« Un principe constitutionnel »*, martèle Jawad Ech-Chafadi, directeur du journal *Attajdid*, et chargé de la communication au sein du Mouvement unicité et réforme, considéré comme la matrice idéologique du Parti de la justice et du développement (PJD, islamiste) au pouvoir. Pour lui, *« si nous ouvrons trop la loi, il y aura encore plus d'avortements, car certaines se diront qu'elles peuvent avoir des relations en dehors du cadre légal sans conséquence »*. Les opinions divergent à l'intérieur même des partis politiques. Saadeddine El Othmani, le numéro deux du PJD, s'est prononcé pour un assouplissement de la loi pour les cas de viols, d'inceste, de malformations graves, dans un délai de sept semaines. Mais, reconnaît-il, *« c'est ma position, pas celle du parti »*.

Les partisans de la libéralisation savent que leur premier défi est de convaincre une opinion publique tiraillée. *« La légalisation totale ne sera pas acceptée, la société marocaine n'y est pas prête »*, estime le professeur Chafik. Il propose de s'en tenir à une modification de l'article 453, celui qui autorise l'interruption de grossesse lorsque la vie ou la santé de la mère sont en danger. *« Il faut le réformer en prenant la santé de la mère comme définie par l'OMS, à savoir un état de bien-être social, physique et psychique. »* Dans son bureau de la maternité des Orangers, le médecin insiste sur l'importance de ce temps de réflexion fixé par le roi : *« Nous avons une occasion historique de faire avancer les choses. S'en tenir à élargir la loi aux seuls cas de viol, d'inceste ou de malformations graves du fœtus réglerait 5 à 10 % des cas. »* Pour les autres femmes, le droit à l'avortement restera une bataille. ■

Le gouvernement s'attaque au dossier des pensionnaires de Bouya Omar

Menara avec map | 16.04.2015 | 10:43 Share on facebookShare on twitterMore Sharing Services0Commenter (0)

Le ministre de la Santé, Houcine Louardi a présenté, mercredi à Kelaât Sraghna, les résultats d'une enquête sur la problématique de la violation des droits des malades mentaux au mausolée Bouya Omar.
Réalisée par une commission de coordination multisectorielle composée de représentants des ministères de la Santé, des Habous et des Affaires islamiques, de la solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, **du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH),** et de la Ligue marocaine de citoyenneté et des droits de l'Homme, cette enquête a été présentée lors d'une rencontre de concertation, tenue en présence de représentants des autorités locales, d'élus, de magistrats, d'oulémas et de représentants des associations de la société civile.
Par catégories d'âge, il ressort de cette enquête que 35 % des pensionnaires sont des trentenaires (30-39 ans), 25 % sont des quadragénaires (40-49 ans), et 18 % sont de la catégorie d'âge 20-29 ans, tandis que la majorité des pensionnaires sont des hommes, soit 692 malades sur 711 patients et patientes. Près de 86 % sont des célibataires, 7 % sont mariés et 5,4 % divorcés, ajoute la même enquête.
En ce qui concerne le niveau scolaire des pensionnaires, la même étude souligne que 36 % ont un niveau d'enseignement primaire, 31 % collégial, 17 % secondaire, 12 % sans niveau et 5 % universitaire.
Pour ce qui est de l'origine des pensionnaires, sur 711 patients, 154 malades sont originaires de Casablanca, 72 de Tanger-Tétouan, 64 de l'Oriental, 61 de Tadla, 54 de Rabat et 54 originaires de Marrakech.
70 % des malades ne reçoivent aucun traitement
Concernant les conditions d'accueil, l'enquête révèle que 4 pensionnaires logent dans une seule chambre, 24 % ne reçoivent aucune visite familiale et 23 % sont dans un mauvais état sanitaire.
Il ressort de cette même enquête que les pensionnaires paient en moyenne 786 DH mensuellement alors que les frais d'hébergement avoisinent les 8 millions de DH par an, au total.
Dans cette commune, le malade mental est le moteur de l'économie locale, ajoute la même enquête.
L'enquête dévoile que tous les pensionnaires sans exception souffrent de maladies mentales et psychiatriques, 70 % ne reçoivent aucun traitement, vivent dans de conditions difficiles et subissent de mauvais traitements en flagrante violation des droits de l'homme et des malades mentaux.
Une série de mesures
L'enquête présente une série de mesures pour résoudre la problématique de la violation des droits des personnes atteintes de maladies mentales et psychiatriques au mausolée Bouya Omar.
Elle recommande la construction et la mise en service d'un centre médico-social, d'une capacité d'accueil de 120 lits.
Ce centre permettra la protection des droits des personnes atteintes de maladies mentales et psychiatriques, la facilitation de l'accès au traitement et l'intégration sociale et la réhabilitation des malades mentaux et psychiatriques et le traitement des addictions à la drogue.

http://mobile.menara.ma/fr/2015/04/15/1602149-m-louardi-pr%C3%A9sente-les-r%C3%A9sultats-d%E2%80%99une-enqu%C3%AAte-sur-la-probl%C3%A9matique-de-la-violation-des-droits-des-malades-mentaux-au-mausol%C3%A9e-bouya-omar.html

Cette structure sanitaire, qui sera gérée de manière autonome par un Conseil d'administration où seront représentés les différents secteurs concernés, permettra aussi le suivi, la sensibilisation et l'accompagnement des patients.

Le coût global de la construction et l'équipement de ce centre avoisinera les 25 millions de DH, alors que son budget annuel sera de l'ordre de 3,5 millions de DH.

L'étude recommande aussi l'organisation et la mise à niveau des services d'accueil des familles des malades ainsi que le renforcement de la prise en charge des maladies mentales et psychiatriques afin que les familles puissent trouver là où elles résident, une réponse à la pathologie mentale et psychiatrique que présentent leurs parents, leurs fils ou leurs frères et ne seront plus obligés de venir jusqu'à Bouya Omar.

Share on Facebook | Share on Twitter | Sign-in / Sign-up | Submit an event

Event in فاس

Avenue Ibn Khaldoun-Agdal,Rabat

Friday 17 April 2015, 18:30

Organized by : Editions La Croisée des Chemins

La Croisée des Chemins est une maison d'édition marocaine. Créée en 1993, elle a été reprise par Abdelkader Retnani en 1996. Outre la publication d'essais et de romans, elle s'est spécialisée dans le «Beau Livre» sur le patrimoine marocain.

Annonces Google

- Ouvrage
- Riad FES Morocco
- Events this weekend

Activities فاس / Description

Les éditions la Croisée des chemins en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme ont l'honneur de vous inviter à la présentation de l'ouvrage
Ce qui nous somme réflexions marocaines après les événements du 7 au 11 janvier 2015 à Paris.

http://www.wherevent.com/detail/Editions-La-Croisee-Presentation-de-louvrage-Ce-qui-nous-somme(2)